



■ عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي

النهج الديمقراطي

٠٨٤٢:٢٠٠٤٨



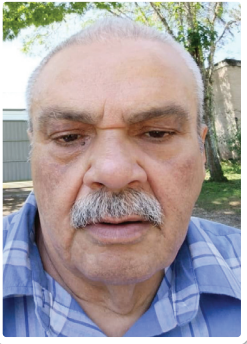
العدد: 671 | من 8 إلى 14 أكتوبر 2026 | الثمن: 5 دراهم

رئيس التحرير: التيتي الحبيب

مدير النشر: الحسين بوسحابي

المدير المسؤول: جمال براج

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس



كاميلو رودريغيز:



الدخول المدرسي والجامعي 2026: مدرسة تتعثر وجامعة على مفترق الطرق



نأمل أن تعزز الأحزاب العمالية والتقدمية النضال من أجل السلام، وضد العنصرية والاستعمار الجديد، وأن تدين عودة الفاشية والقمومية المتفوقة على الآخرين» وكراهية الأجانب التي تهدد العالم.

15

طوفان الأقصى: حين كسرت
غزة جدار الوهم

11

ذكورية الخوارزميات: إعادة
إنتاج التمييز في العصر الرقمي

12

09 08 07

كلمة العدد:

أزمة المسلسل الانتخابي المخزني والبديل الديمقراطي

فالإطار التنظيمي الأنسب لتلك العلائق هو الدولة الفيدرالية. تكون دولة علمانية ديمقراطية، تحترم الصلاحيات الإدارية والمالية للجهات ضمن تقسيم متكافئ وموزون يجمع بين الهوية وخصوصيات المناطق في نسق ديمقراطي متضامن. ولعل الديمقراطية المباشرة هي الحل الأنسب لمشاركة جماهيرية واسعة في السياسة والحياة العامة ورد الاعتبار للجماهير ولنخبها ومثقفها العضويين، لفتح آفاق جديدة وزرع الثقة بين الدولة وبين المجتمع دون تمييز أو تفرق. إن من شأن ذلك أن تعود للعمل السياسي جماهيرية ومصادقته ولن تتأخر بعد ذلك لا الأفراد ولا المجموعات السياسية إلى المشاركة متى كان للانتخاب رهان للتغيير وأفق للمنافسة الديمقراطية للوصول إلى الحكم بالمعنى الحقيقي للحكم. ولأجل التغيير الديمقراطي الجذري، تبقى القوى المناضلة ضد المخزن مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى للنضال في جبهة موحدة ضد الاستبداد والفساد، تبادر من أجل قيادتها وتأييدها ووضع برنامجها جبهة ديمقراطية من القوى ذات المصلحة الطبقة في إسقاط نظام المخزن وإقامة نظام ديمقراطي وطني شعبي.

وكل الأمراض الاجتماعية المترتبة عن الأزمة (هجرة غير نظامية أو «الحريك»، الاتجار في البشر، النصب والاحتيال...) كما تراجعت أدوار الجمعيات المدنية، والتربوية، وطبعت الخيانة والمتاجرة أغلب النخب واستكانت التنظيمات النقابية إلى اعتماد التعاون الطبقي ضد مصالح وحقوق الطبقة العاملة. بينما انهارت القيم المجتمعية وروح الانتماء للوطن دون نزعة شوفينية تعصبية. من يستطيع اليوم، أن يقنع الشعب بجدي هذه السياسة وفائدتها. فالتقييم فاضح والأحوال في تردّي شامل. بينما تنهب سياسة الخصخصة والشركات جيوب المواطن الفقير. لقد حان الأوان لتوقف هذه السياسات الفاشلة أصلاً. فالتنضال من أجل الديمقراطية في جميع المجالات، خيار يفرض نفسه. لا خيار ولا بديل غير النضال من أجل فرض ديمقراطية حقيقية، نضال وحيد من أجل إزاحة المخزن العقبة الحقيقية أمام تقدم وازدهار شعبنا والأرتقاء بالجماهير من درجة الرعايا إلى درجة المواطنين والمواطنين الأحرار، بدل فتح الأبواب نحو المزيد من التخلف والماسي.

لا بد من الحسم الديمقراطي في طبيعة الدولة وهوية شعبنا المتنوعة وعلائقها بالمناطق ذات الخصوصيات الانثوقافية.

الفردية والجماعية من العمل وفئات أخرى من ضحايا سياسات التشغيل والبرامج الترقيعية التي أرجعهم إلى البطالة محملين بديون المشاريع الفاشلة للدولة في مجال التشغيل. لقد حاول النظام المخزني الهاء الناس بشعارات قديمة جديدة أنساق بعض من النخب التي الاعتقاد بها، واعتبارها «مقدمة لإصلاح عميق للدولة، ومفهوم جديد للسلطة السياسية والاقتصادية بين المركز وأطراف الجماعات الترابية» نخبة تنتظر دورها ضمن إمكانات الاستدماج واستقطاب المزيد من نخب الطبقات الوسطى، بمن فيهم من التحق بركب السياسة بشكل انتهازى بعدما تم تبخيس العمل السياسي التطوعي النبيل. وبعد تحويلها وتحويلها إلى أداة للارتقاء والارتقاء الاجتماعي... هكذا تستمر دولة الخزن ونخبها من دون وعي بالتطورات التي يعرفها عالم اليوم. وتبقى متمنعة من كل ما يمكنه أن يفتح الأسئلة المشروعة حول الديمقراطية وتجاوز نظام سياسي يثبت فشله باستمرار.

لقد تراكمت تكاليف غياب الديمقراطية في بلادنا، وتنامت مختلف مظاهر هذا الغياب في كل المستويات حيث فقد المواطن الثقة في كل شيء، وانتشر العداء والعنف

تستمر إرادة الجماهير في بتسجيل حضورها في مختلف تطورات الخلل السياسي في بلادنا. وتصر على أن لا تمنح شرعيتها الشعبية للمسلسل السياسي المخزني بما في ذلك انتخابات 23 شتبر من العام الجاري حيث قاطعها ما يفوق عن 80 في المائة بينما راهن الاستبداد على حسم مشاركة الأغلبية فيها دون أن يتمكن من ذلك على غرار سابقاتها من الانتخابات المخزنية. ورغم تمكن الدولة وهي تحتكر العنف والقوة في جميع المجالات، من مصادر التشريع وأدوات التنفيذ القسري، إلى السياسة والمال والوسائط الإيديولوجية والإعلامية، تبقى الديمقراطية مفقودة في بلادنا ويبقى الاستبداد سيد الموقف. لقد تمكن المخزن من استمالة جزء من النخب من الطبقات الوسطى، وإشراكها في مخططاته الطبقة بمختلف الوسائل ومن المساهمة في تدبير ما تأتي لها من داخل بعض المؤسسات، غير أن ذلك لا يعدو سوى محاولات لفك العزلة السياسية عن المخزن وأحزابه السياسية وجمعياته المدنية... خاصة مع توافر الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالحرية، والعدالة والمساواة والعيش الكريم بمختلف الفئات. ومنها التي عانت من الفقر والبطالة والهشاشة والطرود التشرجات

حزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة:

بيان من أجل الحقوق الاجتماعية والكرامة والعدالة

ومطالبهم الاجتماعية، ونطالب بوقف المتابعات والإفراج عن المعتقلين واحترام حرية التعبير والاحتجاج والتنظيم.

- كما نطالب بكشف الحقيقة وترتيب المسؤوليات في قضية دهس الطالب أمين بوسعادة بمرحلة تابعة لقوات الأمن، وما ترتب عن ذلك من فقدانه ساقه، والكشف عن مال التحقيق وإنصاف الضحية وجبر ضرره ورفض الإفلات من العقاب.

7. الانتخابات وأزمة الثقة

- إن ضعف المشاركة في الانتخابات التشريعية بوجدة-أنجاد، والتي بلغت حسب المعطيات المتداولة 25.39% في انتخابات 23 شتنبر 2026، يعكس عمق أزمة الثقة في العملية الانتخابية والمؤسسات المنتخبة.

- ونؤكد أن هذه الأزمة لا تعالج بالدعاية والشعارات الموسمية، بل بالاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية، ومحاربة الفساد والريع والمحسوبية، واحترام الحقوق والحريات، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

8. فلسطين والتطبيع

- نجدد دعمنا للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل الحرية والكرامة وتقدير المصير، وندين جرائم الاحتلال الصهيوني ونرفض كل أشكال التطبيع معه.

- ندعو المواطنين والمواطنات إلى المشاركة في الوقفة التي دعت إليها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع يوم الجمعة 09 أكتوبر 2026، دفاعا عن فلسطين ورفضاً للتطبيع.

المكتب المحلي
بوجدة، الأحد 04 أكتوبر 2026

- نرفض استمرار أزمة النقل ونقص الحافلات، ونطالب بتوفير أسطول كاف وأمن ومنظم، وإرجاع المستخدمين والسائقين إلى عملهم، وإدراجهم في آجالها، وتنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لفائدتهم ولفائدة عمال شركة مقاوله هوار.

4. التطهير والبيئة وتأهيل المدينة

- ندين تردي شبكات التطهير والصرف الصحي، ونطالب بإصلاحها ومراقبة الأشغال والكشف عن اختلالات مشاريع تأهيل المدينة، وفتح تحقيق جدي وشفاف في أوجه صرف المال العام وترتيب المسؤوليات.

- كما نستنكر استمرار الروائح والغازات المنبعثة من مركز معالجة النفايات «الإسكيفا»، ونطالب باحترام دفتر الحملا، وتشديد المراقبة، وتحسين المعالجة، وقياس جودة الهواء ومراقبة تسرب العصارة، حماية لصحة الساكنة وحققها في بيئة سليمة.

5. الأمن ومحاربة الجريمة

- نعتبر عن قلقنا إزاء تنامي السرقة والنشل والاعتداءات وترويج المخدرات، ونطالب بحماية المواطنين وممتلكاتهم في إطار القانون واحترام الحقوق والحريات.

- ونرفض اختزال الجريمة في المقاربة الأمنية، ونؤكد أن مواجهتها تقتضي معالجة جذورها الاجتماعية والاقتصادية عبر محاربة البطالة والفقر والتهميش، وتأهيل الأحياء وتوفير فضاءات حقيقية للشباب.

6. الحق في الاحتجاج والحريات

- نرفض متابعة شباب جيل Z بسبب احتجاجاتهم

عقد المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة اجتماعه يوم الأحد 04 أكتوبر 2026، لندرس الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالمدينة، في ظل تفاقم البطالة والفقر والهشاشة، وتدهور الخدمات العمومية، واتساع التهميش، وتردي أوضاع العمال والشباب، واستمرار التضييق على الحقوق والحريات. وبعد نقاش مستفيض، يعلن للرأي العام ما يلي:

1. التعليم والصحة

- ندين الاكتظاظ والخصاص في الأطر والتجهيزات، ونطالب بتعليم عمومي مجاني وجيد، وتوسيع وتحسين السكن الجامعي وضمان تكافؤ الفرص.

- ونندم نضالات العاملين والعاملات في الصحة، ونطالب بتوفير الموارد البشرية والأدوية والتجهيزات، وفتح تحقيق جدي في الاختلالات التي يعرفها المركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بوجدة، وترتيب المسؤوليات والمحاسبة.

كما نرفض التضييق على طلبة وخريجي معاهد التمريض ونطالب بالاستجابة لمطالبهم المشروعة.

2. التشغيل والحقوق العمالية

- نرفض البطالة، خصوصا في صفوف الشباب والخريجين وحاملي الشهادات، والتشغيل الهش والمناولة والاستغلال، ونطالب بشغل قار ولائق ومباريات شفاف، ومحاربة المحسوبية والزبونية والريع.

- وندين التضييق على العمال والعاملات وحقوقهم النقابية، ونطالب باحترام الحريات النقابية، ووقف الضغوط على موظفي وموظفات قطاع الشباب والرياضة، وفتح حوار جدي حول مطالبهم.

3. النقل الحضري

حزب النهج الديمقراطي العمالي: نداء التضامن مع الشعب الفلسطيني

دعت الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع إلى تنظيم أسبوع وطني تضامني مع الشعب الفلسطيني ما بين 7 و11 أكتوبر 2026، تخلد بالذكرى السنوية الثالثة لانطلاق طوفان الأقصى المجيد.

ودعما للشعب الفلسطيني وإسنادا لمقاومته الوطنية ضد ما يتعرض له من إبادة جماعية وتطهير عرقي ونهجير وتجويع ممنهج واستيطان متواصل من طرف الكيان الصهيوني الإستعماري العنصري، وتنديدا بتمادي النظام المخزني في مسلسل التطبيع الخياني مع الكيان وتوسيعه ليشمل كافة الميادين، فإن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يدعو مناضلات ومناضلي الحزب بجميع الفروع وكافة المواطنين والمواطنات إلى المشاركة بكثافة في مختلف الأشكال النضالية المبرمجة خلال هذا الأسبوع الوطني بهدف حشد التضامن الشعبي مع الشعب الفلسطيني وفصح مشاريع الإختراق الصهيوني ببلادنا وتجديد العزم على مواصلة النضال من أجل إسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم.

عاشت المقاومة الفلسطينية
عاش نضال الشعب المغربي.
المكتب السياسي
المكتب السياسي: 6 أكتوبر 2026

بلاغ المكتب المركزي للجمعية الصادر عن اجتماعه ليوم 4 أكتوبر 2026

المواثيق الدولية؛ ومطالبته بتدخل عاجل وفعال من السلطات المعنية لحد من هذا الوضع، لما له من انعكاسات وخيمة على القدرة الشرائية لدى فئات واسعة من المواطنين والمواطنات، تؤدي إلى عجزهم عن تلبية احتياجاتهم/ن الأساسية.

- قلقه بشأن استمرار معاناة المهاجرين والمهاجرات في مدينة سبتة المحتلة ومحيطها، في ظل أوضاع إنسانية واجتماعية صعبة، وانتهاكات لحقوقهم الأساسية من ضرب وإذلال وطرد، ونقص في الغذاء والماء والرعاية الصحية والمأوى، في ظل غياب أية حلول على المدى المنظور تضمن لهم/ن الحماية والعيش الكريم، خاصة مع اقتراب فصل الشتاء.

ويطالب المكتب المركزي السلطات المعنية بتحمل مسؤولياتها في توفير المأوى الآمن والملائم، والرعاية الصحية والمساعدا الأساسية، وضمان احترام حقوق المهاجرين والمهاجرات وكرامتهم الإنسانية، وجعل حد لكل أشكال التضييق أو المعاملة غير الإنسانية.

- وبماسبة الدخول المدرسي، ينبه المكتب المركزي إلى استفحال أزمة المدرسة العمومية وضرب مجانية التعليم وتكافؤ الفرص، مسجلا ضعف البنات التحتية والخصاص الكبير في الأطر الإدارية والتربوية ناهيك عن الارتفاع الصاروخي لكلفة اللوازم المدرسية في ظل ضعف القدرة الشرائية لشرائع واسعة من المواطنين والمواطنات.

على المستوى الداخلي:

بأشر المكتب المركزي إنجاز المهام التنظيمية التالية:

- التهيئ لاجتماع اللجنة الادارية في دورتها السادسة الذي سيعقد يوم 10 أكتوبر 2026.

- الإعداد لاجتماع المجلس الوطني في دورته الثانية بعد المؤتمر الرابع عشر والذي سينعقد يوم 11 أكتوبر 2026.

كما قرر إصدار بيانات خاصة بشأن الأيام الأهمية المقبلة.

المكتب المركزي: الأحد 4 أكتوبر

جانب التزوير والتلاعب في المسار الانتخابي، وكذلك التضييق والقمع الذي طال مختلف الأصوات الداعية لمقاطعة الانتخابات سواء في الشارع أو في مواقع التواصل الاجتماعي ؛ ويؤكد المكتب المركزي أن السلطات مطالبة بضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها، والحرص على احترام حرية الاختيار خالها لتكون ألية للتعبير عن الإرادة الشعبية، وهو ما يشكل جزءا أساسيا من التزامات المغرب الدولية بشأن احترام الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين والمواطنات.

- تنديده ورفضه تهنة رئيس الكيان الصهيوني للسيدة فاطمة الزهراء المنصوري، رئيسة الحكومة المعنية، معتبرا أن إشهار هذه الخطوة استفزاز للشعب المغربي المناهض للكيان الصهيوني المجرم والمنبوذ عالميا، كما تطرح تساؤلات جدية حول طبيعة العلاقات والمواقف المرتبطة بالتطبيع ومخططات صهيينة المجتمع، التي تجمع حزب الاصالة والمعاصرة مع دولة الاحتلال، وما قد يترتب عنها من تعميق للتغلغل الصهيوني المهمل لبلدنا، و يجدد المكتب المركزي موقفه الراض لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني ودعمه لنضالات الشعب المغربي المطالبة بتجريمه.

- استياءه من تصاعد الهجوم على الحقوق والحريات ومن تنامي التضييق على حرية التعبير والتجمع والتظاهر والاحتجاج السلمي، واستعمال القمع في مواجهة الحركات والنضالات الاجتماعية المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد المكتب المركزي أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية يظل التزاما قانونيا يقع على عاتق الدولة، ويعبر عن تضامنه مع مختلف النضالات السلمية من أجل صون الحقوق والحريات والدفاع عنها.

- استنكاره لاستمرار ارتفاع أسعار المحروقات، رغم انخفاضها في السوق العالمية، وتزايد أسعار المواد الاساسية والخدمات، نتيجة تخلي الدولة عن مسؤوليتها في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في

مستمرة وما يعيشه أسراه من فظاعات في سجون الاحتلال، ويدعو جميع فروع الجمعية إلى الانخراط القوي والمكثف في مختلف الفعاليات النضالية التي أعلنت عنها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بالمناسبة.

- يستنكر بشدة موجات القمع الاهوج من طرف قوات الشرطة ومكافحة الشغب بفرنسا والذي خلف العشرات من الاصابات وآلاف التوقيفات والاعتقالات في صفوف التلاميذ والطلبة واقتحام حرمة المؤسسات التعليمية والجامعات اثر احتجاجات التلاميذ والطلبة ضد السياسات التعليمية بفرنسا.

على المستوى الوطني:

- إدانته لما كشف عنه تقرير منظمة العفو الدولية بشأن استخدام برنامج التجسس "بيغاسوس"، ومختلف أشكال التنصت والتتبع وأخترق البيوت والأماكن الخاصة من طرف أجهزة الاستخبارات المغربية، لاستهداف معارضين سياسيين ومدافعين ومدافعات عن حقوق الإنسان وصحفيين وصحفيات بارزين، بما يشكل انتهاكا خطيرا للحق في الخصوصية وحرية التعبير وسلامة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويستنكر المكتب المركزي توظيف تقنيات المراقبة والتجسس الرقمي - في انتهاك سافر للقوانين وخارج أي مراقبة قضائية - للنيل من المعارضين والنشطاء الحقوقيين والصحفيين، وبطال بفتح تحقيق جدي ونزيه في ما جاء في التقرير من أفعال خطيرة جدا، مذكرا بمسؤولية الدولة في احترام الحق في الخصوصية وضمان الحريات الرقمية، ووقف كل أشكال المراقبة غير المشروعة، ووضع البات لحماية المواطنين والمواطنات من مختلف الانتهاكات المرتبطة باستخدام هذه التقنيات.

- استنكاره الشديد لما شاب العملية الانتخابية من خروقات وممارسات صارخة تمس نزاهتها وشفافيتها، ولا سيما ما تم تسجيله من مظاهر شراء الأصوات واستعمال المال للتأثير في إرادة الناخبين والناخبات، إلى

عقد المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان اجتماعه الدوري عن بعد يوم 4 أكتوبر 2026، وذلك قبيل إحياء الذكرى الثالثة لعملية "طوفان الأقصى" التي تصادف 7 أكتوبر. وبهذه المناسبة، يجدد المكتب المركزي دعمه الثابت للمقاومة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، باعتبار مقاومة الاحتلال حق يكفله القانون الدولي. كما كما يندد بمختلف جرائم الاحتلال وباستمرار الإبادة الجماعية والنهجير القسري ضد الشعب الفلسطيني، ويجدد مطالبته بوقف كل الاعتداءات عليه وضمان حقوقه الوطنية المشروعة.

كما انعقد اجتماع المكتب المركزي قبيل إحياء اليوم العالمي للمدرس، الذي يصادف 5 أكتوبر من كل سنة، وهو اليوم الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) سنة 1994 تأكيداً على المكانة الأساسية التي يحتلها المدرسون والمدرسات في ضمان الحق في التعليم والنهوض بالاجتمعات. وبهذه المناسبة، يؤكد المكتب المركزي أهمية صون حقوق نساء ورجال التعليم وتحسين أوضاعهن وأوضاعهم المهنية والاجتماعية، وضمان شروط العمل اللائقة لهم/ن كما سيؤكد على ذلك في بيانه الذي سيصدر بالمناسبة.

كما يترامن انعقاد الاجتماع مع إحياء اليوم العالمي للموئل، الذي يصادف 07 أكتوبر، الذي يشكل مناسبة للتأكيد على أهمية الحق في السكن اللائق باعتباره من الحقوق الأساسية المرتبطة بالكرامة الإنسانية. وقد قرر إصدار بيان خاص في الموضوع.

وبعد تداوله في مستجدات واقع حقوق الإنسان ببلادنا، وأطلاعه على تقارير اللجان المركزية، قرر المكتب المركزي إبلاغ الرأي العام بما يلي:

على المستوى الاقليمي و الدولي:

- يجدد المكتب المركزي تضامنه مع الشعب الفلسطيني ومقاومته بمناسبة مرور ثلاث سنوات على انطلاق طوفان الأقصى، مجددا إدانته لكل ما يتعرض له من جرائم إبادة

الجمعية تستنكر بقوة استقبال رئيسة الحكومة المكلفة بتشكيلها للكوميسير الجلال محمود عرشان خلال مشاوراتها لتشكيل الحكومة

من الدولة على تعنتها واستمرارها في تكريس ثقافة الإفلات من العقاب، بدلا من تفعيل المحاسبة وضمانات عدم التكرار. ثانيا: إن الجمعية تجدد رفضها القاطع لتتكر الدولة لالتزاماتها بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وبمطالبتها المتعلقة بطي ملف الانتهاكات الجسيمة للماضي المتجسدة في الحقيقة الكاملة، وعدم الإفلات من العقاب، وجبر الضرر الفردي والجماعي وحفظ الذاكرة، والإصلاحات السياسية والمؤسسية وضمان عدم التكرار. ثالثا: تضامن الجمعية الكامل مع ضحايا التعذيب والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وعائلاتهم، وتأكيدا على أنها ستظل ودية للنضالات الضحايا والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، ولن تقبل تحويل الذاكرة الجماعية إلى مادة للنسيان أو التوظيف السياسي.

المكتب المركزي:
الرباط، في 2 أكتوبر 2026.

والنقابيين، والمناضلين الديمقراطيين واليساريين وغيرهم. وقد وثقت هيئة الإنصاف والمصالحة هذه الانتهاكات الجسيمة، التي شملت الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري وغيرها، وأصدرت توصيات بهذا الشأن تتضمن وضع استراتيجية لعدم الإفلات من العقاب وإصلاحات عدة، فيما تبنت الدولة خطاب المصالحة وعدم التكرار. وعليه، فإن المكتب المركزي يؤكد ما يلي: أولا: إن استقبال أحد المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي في إطار مشاورات رسمية لتشكيل الحكومة، لا يمكن قراءته إلا كخطوة سياسية تعزز موقع الجلادين وتمنحهم حصانة رمزية؛ الأمر الذي يمثل تنويجا صريحا للرفض الممنهج، الذي ما فتئت تبديه الدولة تجاه تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ودليلا آخر على غياب الإرادة السياسية في القطع مع ماضي الانتهاكات، وتأكيدا علنيا

سياسية ومؤسسية خطيرة، فإنه يؤكد أن الأمر يتعلق بتكريس سياسة الإفلات من العقاب، وإعادة إدماج رموز مرحلة القمع السياسي في المجال العمومي والمؤسسي؛ مما يشكل تناقضا صارخا مع الخطاب الرسمي ما بعد هيئة الإنصاف والمصالحة، ويمثل استفزازا للضحايا وعائلاتهم، ولكل القوى الديمقراطية والحقوقية التي ناضلت، وما تزال، من أجل الحقيقة والعدالة وعدم الإفلات من العقاب.

إن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تؤكد أن المصالحة الحقيقية لا يمكن أن تقوم على النسيان، ولا على إعادة الاعتبار السياسي لمن ارتبطت أسماؤهم بانتهاكات جسيمة، ولا على طي صفحة الماضي دون كشف كامل للحقيقة، وتحديد المسؤوليات الفردية والمؤسسية. فدرج مولاي الشريف وغيره من مراكز الاعتقال السرية لم تكن مجرد أمكنة عابرة في التاريخ، بل كانت جزءا من منظومة للقمع السياسي استهدفت المعارضين السياسيين

تابع المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، باستياء واستنكار شديدين، استقبال السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، المكلفة بتشكيل الحكومة، يوم الخميس فاتح أكتوبر 2026، لوفد حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، الذي ضم الكوميسير الجلال محمود عرشان، أحد الأسماء المرتبطة بمرحلة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال ما يعرف بسنوات الرصاص، والذي تلاحقه شهادات ضحايا حول التعذيب وسوء المعاملة والاعتقال التعسفي، كما ورد اسمه ضمن لوائح الجلادين، التي سبق للجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن نشرت في إطار توثيقها لانتهاكات تلك المرحلة، والتي وجهتها للسلطات المعنية لفتح تحقيق بشأنها.

والمكتب المركزي، إذ يعتبر أن استقبال شخص ارتبط اسمه بهذه المرحلة السوداء من تاريخ المغرب داخل مقر المشاورات الرسمية حول تشكيل الحكومة، ليس مجرد واقعة بروتوكولية عابرة، وإنما يحمل دلالة

في بيان للجمعية بمناسبة 05 أكتوبر اليوم العالمي للمدرس: « من أجل صون كرامة المدرسين/ات، وتوفير شروط العمل اللائق كمدخل رئيسي لحماية المدرسة العمومية، وضمان الحق في التعليم الجيد والمجاني للجميع »

فرع الجمعية بخريكة يطالب باحترام حقوق العاملات والعمال بقطاع التعليم

طالب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخريكة باحترام حقوق العاملات والعمال بقطاع التعليم بإقليم خريكة، معبرا عن دعمه ومساندته للخطوة النضالية المقررة من طرف النقابة الوطنية لأعوان الحراسة الخاصة والنظافة والطبخ بالإقليم. وجاء في بيان صادر عن مكتب الفرع: يعاني عمال الحراسة وعاملات الطبخ والنظافة من عدم احترام الشركات المتعاقدة مع قطاع التعليم بإقليم خريكة لحقوقهم، حيث الأجور الهزيلة لا توفر الحد الأدنى من العيش الكريم، فعاملات النظافة يعملن لساعات طويلة، ومنهم من يتقاضين فقط 800,00 درهم شهريا، وحتى من يتقاضين 1300,00 درهم كما هو الحال بالنسبة لمنظمات AMENA VERS NETTOYAGE فهي لا تمثل سوى نصف الأجر المصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولا أحد من عمال الحراسة يتقاضى الحد الأدنى القانوني للأجر، رغم عملهم لمدة 12 ساعة في اليوم على طول السنة، إذ لا تعويضات عن العطل بمختلف أنواعها، والأدوى والأمر أن عمال شركة والماس (OULMÉS) لم يتوصلوا بأجورهم لمدة 3 أشهر، وشركة TARGET لمدة شهرين، وعاملات الطبخ بشركة 4P Avenir GROUP لم يتقاضين أجورهن عن شهري أبريل وماي 1926.

هذا، واحتجاجا على ذلك، تنظم النقابة الوطنية لأعوان الحراسة الخاصة والنظافة والطبخ بإقليم خريكة التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقفة أمام المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية يوم الأربعاء 07 أكتوبر 2026، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا (10H00)، متبوعة بمسيرة في اتجاه عمالة إقليم خريكة.

إننا في فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخريكة: 1 - نجدد التعبير عن قلقنا واستيائنا من ضرب حقوق العاملات والعمال بقطاع التعليم، وعلى رأسها قرصنة أجزاء هامة من أجورهم، وعدم أدائها لشهور من طرف شركات. 2 - نعبر عن دعمنا ومساندتنا للخطوة الاحتجاجية المزمع تنظيمها أمام المديرية الإقليمية للتعليم ومن ثم نحو العمالة. 3 - نجدد مطالبتنا عامل الإقليم، والمدير الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والمدير الإقليمي للتشغيل بخريكة، بالتحرك العاجل لصرف أجور العاملات والعمال كاملة وبانتظام، ولرفض احترام قانون الشغل ودفاتر التحملات الموقعة من طرف الشركات.

عن مكتب الفرع :
خريكة في 06 أكتوبر 2026

مجانيتها، وفتح المجال أمام الرأسمال الخاص لتسليعه؛ وبناء على ما سبق، وبمناسبة هذا اليوم العالمي، فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تعبر عما يلي: مطالبتها بضمان الاستقرار الوظيفي الكامل لجميع المدرسين/ات، وإلغاء كافة أشكال التشغيل الهشة، وصون كافة الحقوق الشغلية والحماية الاجتماعية لهم/ن؛ دعوتها إلى تحسين الأوضاع المادية والمعنوية لنساء ورجال التعليم، وتوفير بنيات تحتية لأثقة بالمؤسسات التعليمية وتجهيزها، بما يضمن أداء الرسالة التربوية في ظروف مناسبة؛

تأكيدا على ضرورة حماية حرية التعبير والتنظيم في القطاع، ووقف كافة المتابعات والتضييقات التي تطال مختلف الفاعلين في المنظومة؛ دقها لناقوس خطر تمدد سرطان التطبيع مع الكيان الإجرامي إلى الجسم التربوي، وما يمثله من استهداف للأجيال القادمة، ومناشدتها كافة المدرسين/ات من أجل اليقظة والتصدي لتغلغل هذا الغزو الثقافي الاستعماري الجديد؛

تمسكها الثابت والراسخ بالحق في مدرسة عمومية، مجانية وذات جودة للجميع، مع توفير ميزانية كافية للقطاع، تكون شفافة وخاضعة للمراقبة والمحاسبة، لاستعادة جاذبيته ودوام أداء رسالته في التنوير والتنمية.

المكتب المركزي:
الرباط، في 05 أكتوبر 2026.

وتجديدها، والحرمان من الحق في التدرج المهني وتسقيف الحق في الترقى؛ ضعف الحماية القانونية والرعاية الصحية، جراء غياب آليات حماية ناجعة، وتضاعد حالات الاعتداءات داخل المؤسسات التعليمية أو محيطها، إلى جانب ضعف خدمات التغطية الصحية الشاملة، وتأخر معالجة ملفات الأمراض المهنية المرتبطة بالقطاع؛

الاحتفاظ وتدهور ظروف العمل الممتثلة في ارتفاع أعداد التلاميذ داخل الفصول الدراسية، وتردي بنيات المؤسسات التعليمية وتقص تجهيزاتها، مما يزيد من الضغط النفسي والإرهاق المهني للمدرسين/ات؛

اتساع الفوارق بين أوضاع المدرسين/ات في المجالين القروي والحضري، من خلال تسجيل تفاوتات صارخة في ظروف ممارسة مهنة التعليم بين المجالين، بما يكرس أشكالا من عدم المساواة وانعدام العدالة المجالية.

واعتبارا لكون مستقبل مهنة التعليم مرتبط ارتباطا وثيقا ومصيريا بمستقبل المدرسة العمومية، فإن أي مساس بمهنة التدريس هو مساس مباشر بالحق في التعليم، كخدمة عمومية أصيلة، وحق من حقوق الإنسان غير القابل للتفويت؛ الأمر الذي دفع الجمعية ولا زال إلى تجديد تأكيد رفضها، انطلاقا من مرجعيتها الكونية، لتسليع التعليم وتفكيك مرفقه العام، عبر تقليص الإنفاق العمومي على قطاع التربية والتكوين، لضرب ما تبقى من

تحيي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى جانب المنتظم الدولي سنويا بتاريخ 05 أكتوبر من كل عام، اليوم العالمي للمدرس/ة، تخلدا لذكرى اعتماد توصية منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية لعام 1966 بشأن أوضاع المدرسين/ات، ويصادف اليوم العالمي للمدرس هذا العام مرور سنة عقود على اعتماد هذه التوصية، باعتبارها مرجعا يتضمن مؤشرات تتعلق بحقوق ومسؤوليات المدرسين/ات؛ بالإضافة إلى موثاق دولية أخرى تنص على حماية كرامة المدرس/ة وضمان حقوقه/ا الأساسية، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والثقافية.

وتأتي هذه المناسبة هذا العام في ظل ظرفية وطنية تتسم باستمرار ترددي أوضاع المدرسين/ات، والتي تؤثر بشكل مباشر على المنظومة التربوية، على اعتبار أن المدرس/ة هما الركيزة الأساسية لأي إصلاح تعليمي حقيقي، والمحرك الفعلي والمباشر للمنظومة التربوية في مختلف أطوارها وأبعادها.

وفي هذا الصدد تتابع الجمعية وتسجل، ببالغ القلق، عددا من مظاهر هذا الترددي، على مختلف المستويات، من أبرزها:

الهشاشة المهنية وتراجع الاستقرار الوظيفي، من خلال استمرار اعتماد نمط التشغيل بال عقود، مما يعمق أزمة الثقة ويؤثر سلبا على الاستقرار النفسي والمهني للمدرسين/ات؛ تدهور الأوضاع المادية للشغلية التعليمية بفعل ضعف الأجور

**وتستمر مأساة عمال مناجم «تيغزة» بجبل عوام...
موت 3 عمال في ظروف عمل قروسطية..**



ع. الغني القباج

تقع مناجم جبل عوام (المعروفة أيضًا باسم منجم تيغزة) بالقرب من مدينة مريرت، في ولاية خنيفرة، في قلب جبال الأطلس المتوسط بالمغرب، وتسمى «إغرم أوسار» التابعة لجماعة الحمام القروية، على بعد حوالي 5 كيلومترات من مدينة مريرت بإقليم خنيفرة، في قلب جبل الأطلس المتوسط.. وجماعة الحمام تابعة لدائرة مريرت بإقليم خنيفرة.. هذه المنطقة النجمية هي موقع وجزء رئيسي من مركز جبل عوام النجمي، المعروف أيضًا بمنجم «تيغزة»..تقع المناجم بالقرب من مجال تيغزة ومريرت، بين مدينتي أزرو وخنيفرة.

يستغل هذا الموقع التعديني التاريخي بشكل أساسي راسب الرصاص والزنك والفضة، بشكل رئيسي .. وهي المعادن التي تستخرجها شركة لمعادن تويسيت للنوعي، (Compagnie) CMT Minière de Touissit

تشكل نضالات عمال مناجم «جبل عوام» (الواقعة في «تيفغة» قرب «مريرت» بإقليم خنيفرة في المغرب) رمزا مهما لتاريخ النضال النقابي والمقاومة العمالية المغربية في مواجهة

«شركة مناجم تويسيت (CMT) .. وعرف هذا النضال العمالي عدد كبير من الإضرابات التاريخية والاحتجاجات الشديدة ضد ظروف العمل القاسية وانعدام شروط السلامة، وخرق مستمر للشركة المستغلة لمدونة ولقوانين الشغل على علاقاتها .. وتحالف أغلبية البرلمان وحكومة أخنوش، وأرباب العمل والنقابات المتواطئة، استمروا في ضرب حقوق الطبقة العاملة بتمرير «قانون تنظيمي» للعلاقة بين العمال والعاملات وبين أرباب العمل يضرب في الجوهر حق الإضراب ..

1*المطالب الأساسية: لعمال مناجم جبل عوام:

يناضل عمال هذه المناجم «الاتحاد المغربي للشغل» (UMT) و«الكنفدرالية الديمقراطية للشغل»، باستمرار من أجل:

- السلامة والصحة المهنية:

حيث تكرر الحوادث المميتة داخل أروقة المناجم بسبب تقادم المعدات وتهاكها.

- الرفع من الأجور وتحسين ظروف المعيشة، وتعويضات تناسل طبيعة عملهم الشاق والذي يهدد صحتهم، وتعويضات مناسبة

عن المخاطر التي يتعرضون لها وتوفير تغطية صحية شاملة.

- احترام الاتفاقيات الموقعة: إذ غالباً ما تخرق الإدارة الاتفاقيات التي تتحقق بين إدارة الشركة التي تستغل ثروات المنجم و ترفض تطبيق محاضر الاتفاق المتوصل لها مع ممثلي النقابات.

2* المحطات الكبرى لنضال عمال منجم «تيفزة» جبل عوام

• شكل إضراب عام 2007 نظمه 300 عامل بقارهم خوض إضراب للتنديد بظروف عملهم. وكعادتها مارست السلطات سياسة قمعية ضد العمال المضربين وتمت اعتقالات في صفوف عمال المناجم، كما شهدت المنطقة مسيرات تضامنية شعبية نظّمها السكان المحليون توجهت إلى مدينة خنيفرة، لمطالبة السلطات باحترام القانون.

• **إضراب تاريخي سنة 2016:** وهو إضراب شنه عمال المنجم بعد وقوع حوادث مميتة أخرى داخل المنجم.. ندد العمال خلاله باستمرار العمل بمعدات وأدوات قديمة وطالها التلف لعدم تحديثها.. وإهمال صانعتها.

• إضراب ديسمبر 2020 التاريخي، ضد عدم التزام الإدارة والشركة المستغلة لاتفاقية تم التوصل لها سنة 2019، فقرر حوالي 100 عامل منجمي الاعتصام على عمق 700 متر تحت الأرض لعدة أيام، واجهته إدارة المنجم بسياسة الإهمال.. ولم يجد العمال المعتصمين سوى رفاقهم الـ 200 عامل المضربين خارج الغار. واستمر تعنت الإدارة رغم فضح الإعلام الوطني والدولي معاناة وظروف العمل القاسي وغياب أدوات وتجهيزات السلامة ورغم مراسلات منظمة «اتحاد إندستري ولوبال» العالمية (IndustriALL Global Union) - الحكومة المغربية التي تجاهلت قهر ومعاناة العمال و رغم ذلك لم تتدخل لإجبار الإدارة على تلبية مطالب العمال المشروعة.

3* ويستمر حال قهر وتكثف استغلال قوة عمل عمال المناجم...

والمغرب عرف قبل قليل الانتخابات البرلمانية والحملة الانتخابية مرت في تجاهل شامل للأوضاع الكارثية لعمال المناجم، منتحو الثروة، ولم تطرح خطابات

وبرامج الأحزاب اليسارية ضرورة إلغاء فصول تعقيدات ممارسة حق الإضراب السلاح الوحيد للدفاع عن حقوقهم الاقتصادية النقابية والسياسية.. والإنسانية...

• إن الأوضاع المزرية واللا إنسانية لعمال المناجم في المغرب تؤكد طبيعة الصراع الطبقي المميز الذي تخوضه الطبقة العاملة للدفاع عن حياتها وكرامتها وحقوقها الإنسانية ضد اقتراس البرجوازية التي تمتص دماء وعمل الطبقة العاملة لمراكمة أرباحها وضمان استمرار عيشها الباذخ والحكومة ،، والنتيجة استمرار ظروف عمل عمال المناجم تؤدي إلى قهرهم وهدر حقوقهم.. وليس لعمال مناجم جبل عوام سوى سلاح الإضراب والمسيرات الاحتجاجية عن في منطقة «تغرة»، لمواجهة تعنت إدارة «شركة مناجم تويسيت (CMT) .. ولتغيير شروط عمل وتحديثها لتوفير سلامة وإنسانية وكرامة العمال، المنتجين لثروات الوطن، وحمايتهم من حوادث مأساوية كالتي حدثت اليوم وأدت لوفاة 3 عمال داخل أثار المناجم على عمق 700 إلى 800 داخل جوف الأرض. يا عمال وعاملات المغرب اتحدوا وتضامنوا في نضالكم الطبقي...

بعض من التماس بين العمالين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 34) الأمميات السياسية والنقابية بعد الحرب العالمية الثانية (الجزء 5)

الهاشمي كبدة

في مرحلة ما بعد الحرب، مصنفا رسميا دول الكتلة السوفياتية على أنها «دول عمال مشوهة»، محققا توازنا بين الاعتراف بأسسها الاقتصادية غير الرأسمالية وبين الضرورة السياسية لإنجاز، في نهاية المطاف، «لثورة سياسية» بها للإطاحة «بالبروقراطية النافذة في طياتها» (11). وهم القرار الرابع موقف الأمم المتحدة العالمية الرابعة من ابتعاد النظام القائم ببلغراد عن النهج الستاليني في 1948، إذ أفرد تحليلا خاصا بالوضع بالكونغرسالية اليوغوسلافية. فعلى النقيض من بقية دول شرق أوروبا التي قامت بها الأنظمة تحت نفوذ الجيش الأحمر، اعتبر القرار الثورة اليوغوسلافية حركة جماهيرية أصيلة ونابعة من الداخل. وقد عبر عن تضامن نقدي مع الثورة اليوغوسلافية في مواجهة ضغوط الكرملين، مع الاستمرار في الدعوة إلى الديمقراطية العمالية (12).

وبدلا من النظر إلى الحرب باعتبارها مجرد صراع بين قوى إمبريالية، قام المؤتمر بتحليلها بوصفها تجلعا عالميا عنيفا للصراع الطبقي. وفي هذا الصراع، تباينت تقييمات المؤتمر للاتحاد السوفياتي والأنظمة المتحالفة معه، رغم توصيفها بالبروقراطية المشوهة، مرتبة المعسكر المناهض للإمبريالية (6). وبخصوص الأطروحة الثانية، وعقب جدالات محتدمة استمرت منذ 1948، أقر المؤتمر رسميا أن دول شرق أوروبا الخاضعة لهيمنة السوفياتية هي «دول عمالية مشوهة». كما أورد بأنه رغم إلغاء الرأسمالية بهذه الدول غير عمليات التأميم والاقتصادات المخططة، فإنها دول تفتقر إلى الديمقراطية البروليتارية، وهي محكومة منذ نشأتها من قبل بيروقراطيات راسخة (7). وبصدد الأطروحة الثالثة، واستحضار منه كون قوى الأمم المتحدة العالمية الرابعة ضئيلة الحجم ومعزولة مقارنة بالأحزاب الجماهيرية، وقف المؤتمر على عجز منتسبي الحركة التروتسكية عن بناء أحزاب جماهيرية مستقلة بين عشية وضحاها. ورأى المؤتمر أنه، تحت وطأة حرب عالمية وشيكة، كان من المتوقع أن تجذب جماهير الطبقة العاملة نحو القيادات الجماهيرية التقليدية القائمة، أي الأحزاب الشيوعية والأشتركية الديمقراطية، وأنه يتعين على مقتنعي العقيدة التروتسكية الالتزام بالاندماج بعمق في هزم الأحزاب على المدى الطويل، بدلا من الاختفاء بالعمل كمنتهدين من الخارج (8).

وصاغ المؤتمر السابق الذكر نتائج مداولاته في عدة قرارات مفصلية من أهمها: التوجه والآفاق، والأوضاع الدولية والمهام النضالية في مواجهة الحرب الإمبريالية، وطبيعة الأنظمة «بالمناطق العازلة» لشرق أوروبا، والثورة اليوغوسلافية. فقد حدد القرار الأول التوجه الاستراتيجي الجديد للأمم المتحدة العالمية الرابعة، إذ دعا الفروع بجميع أنحاء العالم إلى التخلي عن أساليب الدعاية المستقلة التقليدية والاستعداد للاندماج في الحركات العمالية الجماهيرية. كما أوضح مبررات استراتيجية «الاخترائية» بصيغتها الفريدة والمميزة، مشددا على أن المهمة الأساسية تكمن في التواجد حيث تتواجد الجماهير عند اندلاع حالة «الحرب-الثورة» المتفجرة (9). وأورد القرار الثاني الموقف الرسمي للأمم المتحدة العالمية الرابعة من الحرب الباردة والحرب الكورية، مؤكدا على أن الإمبريالية الغربية هي العدو الرئيسي. وبالرغم من الاستمرار في انتقاد ما سمي «بالجهاز البيروقراطي القائم بالكرملين»، نص هذا القرار على وجوب أن تدافع الأمم المتحدة العالمية الرابعة، دون قيد أو شرط، عن الاتحاد السوفياتي وما سمي بـ «دول العمال المشوهة» التابعة له في مواجهة الهجوم الإمبريالي (10). ووضع القرار الثالث حدا للنقاش الداخلي حول توسع النهج الستاليني

البروليتاري، واعتماد تصورات جديدة لإنجاز ثورات اشتراكية ظافرة بالسلطة، وطرح منظور التجديد الديمقراطي بالاتحاد السوفياتي من خلال إشعال شرارة ثورة سياسية مناهضة للنهج الستاليني ومحققة للاشتراكية الفعلية. ومن ثمة لاحت في الأفق بوادر احتداد المعارضة الداخلية وعمليات تطهير. وعليه لقي الخطان النظري والسياسي للتيار البابلوي مناهضة شديدة من قبل فروع للأمم المتحدة على رأسها فرعها البريطاني الحزب الشيوعي الثوري. وتصاعدت حدة الخلافات مع أفكار بابلو وأساليب قيادته للأمم المتحدة العالمية الرابعة التي فرضها، مما أفضى لاحقا إلى إجراءات تاديبية تطهيرية في حق مناهضي النهج البابلوي. وبعد عراك نظري وتنظيمي شرس بين التيار الأقل داخل الأمم المتحدة العالمية الرابعة وقيادتها المهيمنة، التي ألحت على «تغلغل عميق» بالحزب العمال البريطاني، أسفر العمل على تحقيق هذه المهمة عن انقسام الحزب الشيوعي الثوري بالموازاة مع تجميد الوضعية التنظيمية للتوجه المعارض في 1949، لينتم طرد قادته من صفوف هذه الأمم المتحدة في 1950 (4).

وفي ظل أوضاعها التنظيمية الداخلية المحتقة المفضية إلى حملات تطهيرية، وفي سياق عالمي جيو-استراتيجي جديد قائم بعد مؤتمرها الثاني، أعاد المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة العالمية الرابعة ل 1951 هيكلتها استنادا إلى تحليل المتغيرات العالمية الهائلة، ليشكل هذا الاستحقاق التنظيمي منعطفا رئيسيا في مسار الحركة التروتسكية قاطبة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تحرر المؤتمر، متأثرا بشدة بأفكار التيار المهيمن على قيادة هذه الأمم المتحدة بزعامة ميشيل بابلو وإرنست ماندل، من العقيدة الأرثوذكسية للتروتسكية التي سادت ما قبل الحرب، وذلك سعيا للتعامل مع توسع الكتلة السوفياتية وسيرورة الحركة الثورية بالأقطار المستعمرة وشبه المستعمرة واندلاع الحرب الباردة بين القطبين السوفياتي والأمريكي. وصاغت الأطروحات والقرارات الرئيسية الصادرة عن هذا المؤتمر مسار الحركة التروتسكية لعقود موالية.

فضلا عن مناقشة التقرير السياسي الذي ركز على عل سمتين أساسيتين للوضع العالمي الراهن الممثلتين في: تسارع الاستعدادات للحرب من جانب الإمبريالية، وتصاعد المد الثوري بأسيا، هيمنت على أشغال المؤتمر الأنف الإشارة ثلاث أطروحات رئيسية وهي: أطروحة «الحرب-الثورة»، والتوصيف الطبقي لدول أوروبا الشرقية، وتكتيك «الاخترائية» من نوع فريد (5). وهكذا طرح المؤتمر، بشأن الأطروحة الأولى، وجهة نظر مفادها أن حربا عالمية ثالثة بين الإمبريالية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر السوفياتي كانت وشيكة وحتمية عمليا.

في الطريق إلى مؤتمرها الثالث (غشت-سنتبر 1951)، واجهت الأمم المتحدة العالمية الرابعة تحولات جيوسياسية عميقة، وتفاقت واحتدت في صقوفها الداخلية الانقسامات الفصائلية. فقد كان الوضع الدولي، القائم في الفترة الممتدة من 1948 حتى 1951، يتميز بتحول في موازين القوى العالمية، إذ أفضت تداعيات الحرب العالمية الثانية إلى اندحار دول المحور، ألمانيا وإيطاليا واليابان ... وإلى إضعاف بعض من الدول الحلفاء بأوروبا الغربية، القوى الأوروبية الإمبريالية التقليدية فرنسا وبريطانيا ... وإلى إرساء الديناميكية ثنائية القطب التي هيمنت عليها العلاقة العدائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. كما استثمر التيار السائد في قيادة هذه الأمم المتحدة بزعامة بابلو، أخذ جوريب بروز تيتو في 1948 للمسافة عن النهج الستاليني، ليقم علاقات مع النظام القائم ببلغراد. فقد أقرت الجلسة العامة الثامنة للجنة التنفيذية الدولية لهذه الأمم المتحدة، والتي عقدت في أبريل 1950، توصيف يوغوسلافيا بأنها دولة العمال وديكتاتورية للبروليتاريا (1). وأجبر انتصار الثورة الصينية، الذي غير المشهد العالمي بشكل جذري، ذلك التيار على إعادة تقييم وجهات النظر التروتسكية الأرثوذكسية بشأن الحركات الثورية، بالعالم المستعمر وشبه المستعمر، سواء المتبينة للنهج الستاليني أو الممنحة من مرجعيات ماركسية أخرى، لاسيما وأنه، أخذا بعين الاعتبار التجربة الصينية، التي أوصلت الحزب الشيوعي المحلي إلى السلطة في 1949، فالتيار وجد نفسه أمام حزب شيوعي انشق عن موسكو و/أو تجاوز برنامجه الإصلاحى الوطني، متخليا عن كونه مناهضا للثورة ومتجها نحو الوسطية، في طريقه إلى التحول إلى الثورة، مما تحتم معه دعمه بشكل نقدي (2). ولقد استأسد التيار البابلوي على الساحتين المرجعية والتنظيمية لتلك الأمم المتحدة لاسيما فرضه للتوجه التكتيكي المعروف بـ «الاخترائية» من نوع فريد، أي انخراط الحركة التروتسكية العميق داخل البنيات الجماهيرية ذات النهج الستاليني وحتى الإصلاحية باتباع إخفاء برنامجه، منطلقا من قناعته الكامنة في اندلاع حرب عالمية ثالثة وشيكة مما يرغم موالى النهج الستاليني على القيام بتحول ثوري، ومستحضرا اندلاع شرارة موجة ثورية مما يجبر تلك البنيات على تبني مواقف أكثر راديكالية، ومدركا لانقسام الأنظمة السياسية بين عالم رأسمالي وعالم اشتراكي موازي للنهج الستاليني (3). وهكذا، تبنى التيار البابلوي مواقف أبعدته عن بعض أهم مبررات قيام الأمم المتحدة العالمية الرابعة ذاتها، من قبيل معارضة الاشتراكية الديمقراطية، ومناهضة النهج الستاليني لقيادة

(1) Le Comité Internationale de la IVème Internationale, «Résolution sur la Yougoslavie», Revue «Quatrième Internationale», Volume 8, n° 5-7, Mai - Juillet 1950

(2) Le Comité Internationale de la IVème Internationale, Résolution intitulée « La troisième révolution chinoise », Revue «Quatrième Internationale», Première partie Volume 8, n° 5-7, Mai - Juillet 1950, Seconde partie Volume 9, n° 1, Janvier 1951.

(3) Michel Pablo, Où allons-nous ?, Revue «Quatrième Internationale», Volume 9, n° 2, Février 1951.

(4) Marcio Lauria MONTEIRO, The International Trotskyist Movement and the Postwar Revolutions : An Analysis of its Theoretical and Programmatic (Re)Interpretations (1944-1963), Revue Critique, Volume 44, N° 4, 2016.

(5) Le Secrétariat International de la IVème Internationale, Les thèses et résolutions du Troisième Congrès Mondial de la IVème Internationale, Aout - Septembre 1951, Revue «Quatrième Internationale», Volume 9, n° 8-10, Aout - Octobre 1951.

(6) Idem.

(7) Idem.

(8) Idem.

(9) Idem.

(10) Idem.

(11) Idem.

(12) Idem.

حزب النهج الديمقراطي العمالي:

تصريح صحفي حول الانتخابات التشريعية ل 23 شتنبر 2026

نظم المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي ندوة صحفية يوم شتنبر 2026 لعرض موقف الحزب من الانتخابات التشريعية وشروطها ونتائجها وما تعرض مناضلاته ومناضليه من قمع وتضييق بسبب ممارسة الحق في التواصل مع الشعب لشرح موقف الحزب منها واسباب دعوته توزيع لمقاطعتها...
ننشر هنا التصريح الصحفي المقدم خلال الندوة.

بتلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية والانتصت لنفض الشعب. وهو ما عكسته احتجاجات قبائل أيت عدي بإقليم أزيلال وساكنة مناطق أخرى في الريف والأطلس قبل وأثناء الانتخابات وخروج أكثر من 45 مدينة مغربية ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني والتي تم قمع بعضها كطنجة ومارتيل وتطوان ... وتخلد الذكرى الأولى لانطلاق حراك جيل زاد الذيم لا يزال المئات منهم في السجون بما فيهم أطفال قاصرون، ونضالات عمال جيل عوام على إثر وفاة ثلاثة من زملائهم داخل المنجم بسبب سوء شروط العمل، ونضالات طلبة ومتمرنين مهنة التمريض بوجدة واحتجاجات قبائل أيت بوكمان ... وبالنسبة لنا معركة مقاطعة الانتخابات ما هي سوى لحظة سياسية من لحظات الصراع الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ضد النظام المخزني والكتلة الطبقية السائدة. معركة سنساهم في التراكم النضالي للشعب المغربي الذي يحتاج إلى التنظيم والتوجيه لكي يتحول إلى قوة اجتماعية سياسية قادرة على تغيير موازين القوى بما يخدم التغيير الديمقراطي الحقيقي. لذلك نحن ندعو جماهير شعبنا من عمال وكادحين وغيرهم والقوى المناضلة إلى تكثيف وتقوية النضال الجماهيري الواعي والمنظم وتوحيد النضالات والجهود في أفق بناء أوسع جبهة شعبية للنضال من أجل بناء ديمقراطية حقيقية من مداخلها الأساسية:

- إقرار دستور ديمقراطي شعبي شكلا ومضمونا يضعه مجلس تأسيسي منتخب بقر السلطة والسيادة للشعب ويضمن الحقوق والحريات.
- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووقف المتابعات القضائية في حق المناضلين/ات ونشطاء التواصل الاجتماعي ورفع الحصار والتضييق على القوى المناضلة.
- إقرار سياسة اقتصادية تتمحور حول بناء اقتصاد وطني منتج موجه لتلبية الحاجات الأساسية للشعب المغربي ويقطع مع التبعية واقتصاد الريع والنهب والاحتكار والمضاربات.
- إقرار سياسة اجتماعية تهدف إلى توفير شروط العيش الكريم للشعب المغربي، وتضمن له الخدمات الاجتماعية الأساسية من صحة وتعليم وسكن وشغل وضمان اجتماعي وبيئة سليمة... كما تضمن المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة والحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية وترفع التهميش عن الجهات والمناطق المهمشة.
- اعتماد سياسة خارجية متحررة تقطع مع علاقات التبعية للقوى الإمبريالية والتطبيع مع الكيان الصهيوني بجميع أشكاله.

المكتب السياسي
فاتح أكتوبر 2026

إلى عدم التصويت. وقد سجل الحزب تعرض عدد من مناضليه ومناضلاته للاعتقالات والاستدعاءات والتعنيف والتضييق، وحصار بعض أنشطته ومنعها، وحرمانه منولوج إلى الإعلام العمومي، ب إضافة إلى أنه تم تسجيل حالات اختطاف وسلب ومصادرة لممتلكاته ومنشوراته:

تم اعتقال 40 مناضل ومناضلة.

تحرير 38 محضر استماع

- أشكال متنوعة من القمع: تعنيف، سحل وجبر، سب وقذف، سرقة نداء المقاطعة و«الشالات» و«الكاسكيات» التي تحمل رموز الحزب، مع تسجيل بعض الإصابات كما هو الشأن بالنسبة لرفيقة القنيطرة.

3 حالات اختطاف في سيارة مدنية مجهولة من طرف عناصر أمن بزي مدني بمدينة القنيطرة.

- حصار مقر الحزب بالحسيمة وسرقة نداء المقاطعة ومنع التوزيع.

وقد واجه المناضلون والمناضلات هذا القمع المخزني بالصمود، ودافعوا باستماتة وإصرار عن حق الحزب في التواصل مع الجماهير وتوزيع نداء المقاطعة. وقد لقي موقفنا تجاوبا واسعا من طرف الجماهير سواء في الميدان أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وخصوصا وسط الشباب. كما تلقى الحزب تضامنا واسعا من طرف القوى المناضلة سواء دخل المغرب أو خارجه.

إن هذه الممارسات القمعية، في قراءتنا، لا تتعلق فقط بكيفية التعامل مع حزب مقاطع، وإنما تكشف عن الطبيعة اللاديمقراطية للنظام المخزني وزيف شعاراته حول الديمقراطية ودولة الحق والقانون. كما تكشف عن خوف النظام من التواصل المباشر للحزب مع الجماهير وما قد يترتب عنه من تأثير سياسي وفكري على مستوى الوعي الشعبي، وتحول هذا الوعي في المستقبل إلى وعي سياسي طبقي ورشح شعبي واع ومنظم يفتح الطريق نحو التغيير.

فالمقاطعة، إذن، لم تكن فعلا معزولا عن المجتمع، ولا ينبغي اختزالها في موقف سياسي خاص بحزب النهج الديمقراطي العمالي، بل ينبغي قراءتها ضمن سياق أوسع من فقدان الثقة في الديمقراطية المخزنية والرفض الشعبي الواسع للسياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وهو ما يؤكد استمرار الاحتجاجات والنضالات الشعبية في مختلف القطاعات والمناطق.

لقد أبانت المقاطعة الشعبية العارمة تعطش الشعب المغربي للتغيير وللديمقراطية وفقدانه الثقة التامة في النظام السياسي القائم. لقد سئم الوعود الكاذبة والأوهام الزائفة. ولم يكتف بمقاطعة الانتخابات، بل تجاوزها من خلال مواصلة النضال عبر الاحتجاجات وربط أي مشاركة

بالإضافة إلى ذلك تجري هذه الانتخابات في إطار دستور ممنوع وغير ديمقراطي يكرس الحكم الفردي وفي ظل مناخ سياسي يتسم باستمرار القمع والاعتقال السياسي و حصار القوى المناضلة والهجوم على الحريات العامة، ويتصاعد الهجوم الرأسمالي على المكتسبات الاجتماعية للشعب المغربي، وانتشار اقتصاد الريع والاحتكار والمضاربات ونهب ثروات الشعب، وفي ظل تمادي النظام في سياسة التطبيع المخزية مع الكيان الصهيوني والتي ارتقت الآن إلى مستوى السفارات ضدا على إرادة الشعب المغربي.

وبناء على ما سبق فإن هذه الانتخابات لا تعبر عن الإرادة الشعبية، ولن تفرز برلمان وحكومة لهما سلطات حقيقية تخدم مصالح ومطامح الشعب المغربي في الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية وتفتح الأفق نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ووعبا منه بعبثية ولا جدوى هذه الانتخابات قام الشعب المغربي بمقاطعتها مقاطعة عارمة، إذ لم تعد نسبة المشاركة، في تقديرنا، 20٪. إذا اعتمدنا في حسابها مجموع البالغين سن التصويت والمقدر بحوالي 27 مليون وعدد الأوراق الملغاة المقدرة بحوالي مليون ورقة ملغاة. إن هذه المقاطعة الشعبية العارمة هي في العمق مقاطعة سياسية للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي التبعي السائد. مقاطعة تبين أن الشعب قد فقد الثقة تماما في الانتخابات، وبالتالي فهو لا يراهن عليها لتغيير أوضاعه نحو الأفضل وتحقيق التغيير الديمقراطي.

إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي، وأنطلاقا من تحليلنا للشروط السياسية والدستورية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية وموازين القوى التي تجري في إطارها هذه الانتخابات قررنا مقاطعة مقاطعة واعية ونشطة لأنها تفنقد أبسط شروط انتخابات نزيهة وديمقراطية. وهو موقف سياسي ينسجم تماما مع الموقف الشعبي العام الرفض لهذه المسرحية الانتخابية. قد أثبتت الأجواء التي مرت فيها الانتخابات ونتائجها صحة وسدادة موقفنا.

لقد حاول المخزن، بكل الوسائل المتاحة، تقديم الانتخابات باعتبارها الإطار الوحيد الممكن لممارسة السياسة والتعبير عن الإرادة الشعبية، بينما جرى في المقابل قمع وحصار القوى التي عبرت عن رفضها لتزكية هذه الانتخابات.

إننا نؤكد أن حملة المقاطعة التي خاضها مناضلو ومناضلاته شكلت معركة سياسية من أجل حرية التعبير والتنظيم والتواصل مع الجماهير الشعبية لفصح الديمقراطية المخزنية وشرح البديل الديمقراطي وسط هذه الجماهير، وليس مجرد دعوة سلبية

السيدات والسادة ممثلات وممثلو وسائل الإعلام الحاضرة معنا لتغطية هذه الندوة الصحفية، الصديقات والأصدقاء، الرفيقات والرفاق،

باسم المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي تحييك تحية صادقة، وترحب بكن/م في هذه الندوة الصحفية لعرض موقفنا من الانتخابات التشريعية وشروطها ونتائجها وما تعرضنا له من قمع وتضييق بسبب ممارسة حقنا في التواصل مع الشعب لشرح موقفنا وتوزيع نداء المقاطعة.

السيدات والسادة، الرفيقات والرفاق، كما تعرفون جرت الانتخابات التشريعية لاختيار أعضاء وعضوات مجلس النواب يوم الأربعاء 23 شتنبر 2026، وأفرزت نتائج لم تكن مفاجئة للرأي العام الذي كان مدركا منذ البداية أن الأمر يتعلق بإعادة تدوير نفس الأحزاب المخزنية مع إجراء تعديلات بسيطة في ترتيبها بجعل حزب «البام» في الصدارة ليقود الحكومة المقبلة، وهو حزب، كغيره من الأحزاب المخزنية، تم صنعه في دهايز وزارة الداخلية ولفظته حركة 20 فبراير المحددة سنة 2011، وكانت كل المؤشرات تؤكد أن المخزن نزل بثقله لترجيح كفة هذا الحزب ومنها إلحاق وزير الميزانية به قبيل الانتخابات، وكان ذلك بمثابة رسالة سياسية واضحة لمن سيطر المشهد الحزبي في البرلمان مما أوجع حركة الترحال الانتخابي للفراقشية والفاسدين والأعيان والانتهازيين نحو هذا الحزب الذي سبواصل، بكل تأكيد، تطبيق برامج الرأسمالية المتوحشة وتكريس الاستبداد المخزني والفساد الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي سيعمق معاناة الشعب المغربي مع الغلاء والفقر والبطالة والهشاشة والتهميش.

إن الأجواء التي مرت فيها الانتخابات من انتشار للمال الفاسد لشراء الأصوات والسقوط السياسي والأخلاقي للخطاب الانتخابي لمعظم الأحزاب المتنافسة أثناء الحملة الانتخابية واستغلال فقر وحاجة بعض الفئات الاجتماعية لتجيشها في الحملات الانتخابية بما فيها استغلال القاصرين، وحدثت عمليات تزوير في عدة مكاتب للتصويت مثل ما حدث في مدينة طنجة وعدم تسليم محاضر التصويت واستغلال ممتلكات عمومية في حملات بعض المترشحين... لا تختلف عن أجواء الانتخابات السابقة ما دامت تتم تحت إشراف وزارة الداخلية المعروفة تاريخيا بالتحكم المطلق في الانتخابات وهندستها والتحكم في نتائجها من خلال وضع قواعدها القانونية والتنظيمية واللوجستكية وفق الأهداف التي يرسمها المخزن لتأبيد سيطرته وتحكم الكتلة الطبقية السائدة من برجوازية كومبرادورية طفيلية وملاكين كبار ومافيا مخزنية في السلطة والثروة.

الدخول المدرسي والجامعي 2026: مدرسة تتعثر وجامعة على مفترق الطرق

هل نصلح التعليم... أم نعيد إنتاج أزمته؟ مع كل دخول مدرسي وجامعي، تتجدد وعود الإصلاح والتحديث وتكافؤ الفرص، لكن خلف مشهد العودة إلى الأقسام والمدرجات تبرز أسئلة أكثر إلحاحاً: ماذا يتعلم التلميذ فعلاً؟ لماذا يستمر نزيف الهدر والتسرب المدرسي؟ ماذا تغير بعد عقود من الإصلاحات؟ وما مستقبل الجامعة العمومية؟ لم تعد أزمة المدرسة مرتبطة فقط بالولوج أو توفير المقاعد، بل أصبحت أساساً أزمة جودة واستمرار وإنصاف. فنتائج التعلّيمات والمؤشرات الدولية تكشف فجوة مقلقة بين الإصلاحات المعلنة والواقع داخل الفصول، فيما يستمر نزيف التسرب، خصوصاً في المرحلة الإعدادية، ليحرم آلاف التلاميذ من استكمال مسارهم الدراسي.

وفي قلب هذه الأزمة يوجد المدرس، الذي تتحول عنده السياسات والبرامج إلى ممارسة يومية. لذلك يظل السؤال مطروحاً حول شروط إنجاح الإصلاح: هل يمكن بناء مدرسة أفضل من دون تكوين مستمر، واستقرار مهني، ودعم ومواكبة، وثقة في المدرس وهامش حقيقي للمبادرة؟ كما يفرض مشروع «مدارس الريادة» نفسه على طاولة التقييم: ما الذي تغير فعلاً في مستوى التلميذ وعلاقته بالمدرسة والمعرفة؟

لكن الأزمة تتجاوز الجانب البيداغوجي لتطال مستقبل المدرسة العمومية وموقعها داخل السياسات العمومية. فالنقاش حول التمويل، و«الشراكة» مع القطاع الخاص، وتراجع دور الدولة، يثير مخاوف بشأن تكافؤ الفرص واحتمال تكريس تعليم بسرعتين. ومن هنا يبرز سؤال آخر: من يدافع عن المدرسة العمومية؟ وما دور جمعيات الآباء والنقابات التعليمية في حماية الحق في تعليم جيد ومجاني ومنصف؟

أما الجامعة، فتواجه بدورها أسئلة تتعلق بالحكمة والتمويل والاستقلالية ومجانية التعليم، في ظل الجدل حول القانون رقم 59.24 وما يطرحه من تصورات لمستقبل التعليم العالي العمومي.

في ملف هذا العدد، المترام مع اليوم العالمي للمدرس (5 أكتوبر)، نفتح ملف التعليم المغربي من المدرسة إلى الجامعة، ومن المدرس إلى المتعلم، لطرح السؤال المركزي: هل نحن أمام إصلاح حقيقي، أم أمام إعادة إنتاج لأزمة مزمنة بأدوات وشعارات جديدة؟

الدخول المدرسي في المغرب: حين يعود التلميذ إلى القسم ويعود السؤال عن مستقبل المدرسة

مع مستويات المتعلمين وخصوصيات الأقسام.

المدرس...

الحلقة المركزية في أي إصلاح

وبمناسبة اليوم العالمي للمدرس، لا يمكن الحديث عن أزمة التعليم دون التوقف عند موقع المدرس داخل المنظومة. فكل مشروع إصلاح، مهما كانت شعاراته أو ميزانياته، ينتهي في النهاية إلى الفصل الدراسي، حيث يلتقي المدرس بالتلميذ.

وتكشف دراسة TALIS، أن 62 في المائة من الأساتذة حاصلون على الإجازة، بينما تظل نسبة الحاصلين على الماستر محدودة، خصوصاً في التعليم الإعدادي، مقارنة بالمعدل الدولي الوارد في الدراسة. كما تبرز الحاجة إلى تعزيز التكوين المستمر ومنح المدرسين هامشاً أكبر لتكييف الدروس وطرق التدريس مع واقع المتعلمين.

وهذا يعني أن الحديث عن إصلاح التعليم لا ينبغي أن يختزل في تغيير المناهج أو إطلاق مشاريع جديدة، بل ينبغي أن يجعل المدرس محورياً فعلياً للإصلاح: تكويناً، وتأهيلاً، وظروف عمل، واستقراراً مهنيًا، ومواكبةً بيداغوجية، ومكانة داخل المؤسسة والمجتمع.

فالمدرس الذي يواجه قسماً غير متجانس، ويعمل في ظروف صعبة، ويجد نفسه مطالباً بتطبيق مناهج متغيرة، يحتاج قبل كل شيء إلى أدوات تمكنه من النجاح في مهمته. وليس المقصود هنا إعفاء المدرسة من مسؤولياتها أو تحميل المدرس وحده مسؤولية النتائج. وإنما إعادة الاعتبار للعمل التربوي باعتباره عملاً مهنيًا معقدًا يحتاج إلى تكوين واستقلالية ودعم مستمر.

وإنما بقدرتها على تحويل سنوات التمدد إلى معرفة وكفايات وفرص حقيقية للمستقبل.

الفقر التعليمي... الأزمة تبدأ من السنوات الأولى

من أخطر المؤشرات ما يتعلق بما يسمى «الفقر التعليمي»، أي عدم قدرة الطفل على قراءة نص بسيط وفهمه في سن مبكرة. وتشير المعطيات إلى أن هذه النسبة في المغرب تقارب 60 في المائة، وهي نسبة تكشف أن جذور الأزمة تبدأ في السنوات الأولى من المسار الدراسي، قبل أن تظهر آثارها بوضوح في الإعدادي والثانوي.

وتشير معطيات أخرى إلى أن 59 في المائة من التلاميذ في المرحلة الابتدائية لا يحققون الحد الأدنى في القراءة، فيما تصل النسبة إلى 81 في المائة في الرياضيات.

وبذلك، فإن التلميذ الذي ينتقل من مستوى إلى آخر دون معالجة تعثراته الأساسية، يحمل معه فجوات معرفية إلى المستويات اللاحقة. ومع مرور السنوات، تتحول الفجوة الصغيرة إلى عائق كبير، ويصبح من الصعب على المدرس أن يعالج في الوقت نفسه ضعف القراءة والحساب، وأن يواكب البرنامج الدراسي، وأن يتعامل مع تفاوتات كبيرة في مستويات التلاميذ داخل القسم الواحد.

وهنا تتضح أهمية ما كشفت عنه دراسة TALIS 2024 حول واقع المدرسين في المغرب. فالمغرب يتوفر على هيئة تدريس شابة نسبياً، بمتوسط عمر يقارب 39-40 سنة، لكن الدراسة تشير في المقابل إلى حاجة الأستاذ إلى تكوين مستمر أقوى، وإلى مساحة أكبر من الاستقلالية البيداغوجية، بما يسمح له بتكييف طرق التدريس

المجالات الثلاثة. كما تشير المعطيات إلى أن 73.2 في المائة من التلاميذ المغاربة لم يبلغوا المستوى الأساسي الأدنى في العلوم.

هذه الأرقام لا ينبغي التعامل معها باعتبارها مجرد ترتيب دولي، بل باعتبارها مؤشراً على ما يحدث داخل الفصل الدراسي. فالتلميذ الذي يصل إلى نهاية مرحلة دراسية دون امتلاك القدرة الكافية على القراءة والفهم والحساب، سيجد نفسه أمام صعوبات متزايدة في العلوم والرياضيات، ثم أمام خطر أكبر للانقطاع والهدر المدرسي.

من التمدد إلى التعلم... أين تضيع الطريق؟

تظهر المقارنات الدولية أن المغرب حقق تقدماً نسبياً في الولوج إلى التعليم الابتدائي، لكن المشكلة تتفاقم كلما تقدم التلميذ في المسار الدراسي. وتفيد المعطيات بأن نسبة إتمام التعليم الإعدادي لا تتجاوز نحو 45 إلى 50 في المائة، بينما تنخفض نسبة إتمام التعليم الثانوي إلى حدود 25-30 في المائة.

وتقدم معطيات تقرير اليونسكو 2026، صورة أكثر إثارة للقلق، إذ تشير إلى أن فقدان التدريجي للتلاميذ يتسارع بشكل كبير بعد المرحلة الابتدائية؛ فبعد نسب هدر محدودة نسبياً في الابتدائي، ترتفع بشكل حاد في الإعدادي، قبل أن تبلغ مستويات مقلقة في الثانوي.

وهنا يصبح الدخول المدرسي مناسبة لطرح سؤال لا يمكن تأجيله: هل المدرسة المغربية تنجح في الاحتفاظ بالتلميذ، أم أنها تكتفي باستقباله لسنوات قبل أن تدفعه الفوارق الاجتماعية والمجالية وصعوبات التعلم إلى خارج المنظومة؟ فالمدرسة لا تقاس فقط بعدد المقاعد التي توفرها،

بين نزيف الهدر المدرسي، وتراجع التعلّيمات، وأزمة جاذبية مهنة التدريس، يعود الدخول المدرسي من جديد ليضع المدرسة المغربية أمام مرآة الأرقام. فهل يكفي أن يلتحق التلميذ بالقسم حتى نقول إن المدرسة نجحت؟ وأين يقف المدرس، في قلب كل إصلاح، وسط هذه التحولات المتلاحقة؟ مع كل دخول مدرسي، تتجدد صورة المدرسة المغربية بكل ما تحمله من آمال وانتظارات وأسئلة مؤجلة. أبواب المؤسسات تفتح من جديد، المحافظ تملأ، والأقسام تستقبل ملايين التلاميذ، فيما يستعد المدرسون لخوض سنة دراسية جديدة وسط تحديات مفرقة. لكن خلف المشهد الاحتفالي لبداية الموسم الدراسي، تكشف المؤشرات الدولية والوطنية عن واقع أكثر تعقيداً، يفرض الانتقال من سؤال «كم تلميذا التحق بالمدرسة؟» إلى سؤال أكثر جوهرية: ماذا يتعلم هؤلاء التلاميذ داخلها؟

فالمشكلة التعليمية في المغرب لم تعد مرتبطة فقط بتعميم الولوج إلى المدرسة، وإنما أصبحت مرتبطة أساساً بجودة التعلّيمات، والاستمرار الدراسي، وقدرة المؤسسة التعليمية على ضمان اكتساب المهارات الأساسية لجميع المتعلمين، بصرف النظر عن انتمائهم الاجتماعي أو الجغرافي.

وتكشف المعطيات الواردة في التقارير والدراسات الدولية خلال السنوات الأخيرة عن استمرار فجوة مقلقة بين الالتحاق بالمدرسة والتعلم الفعلي. ففي نتائج PISA 2025، حصل التلاميذ المغاربة في سن الخامسة عشرة على 358 نقطة في العلوم، و355 في الرياضيات، و321 في الفهم الكتابي، مع تراجع مقارنة بدورة 2022 في

جمعيات الآباء والنقابات التعليمية: نواة للدفاع عن المدرسة العمومية أم وهم؟

فاشا كبير



مع كل عودة للمدارس وفي مستهل كل شهر شتنبر جديد تعود نفس الأسئلة القديمة لتطرح من جديد في مدرسة تلفظ يوميا أزيد من 756 تلميذ للشارع، وتجعل من حلم تخفيض العدد لقرابة 547 في الموسم الحالي إنجازا يستحق الذكر والشكر والتأمين، هكذا وبكل صفاقة وقلة حياء تتحدث وزارة التربية الوطنية عن مستقبل آلاف أبناء الفقراء الهاربين من مدارسهم نحو حافة الهاوية وكأنهم مجرد فوائض بشرية، أرقام تفضح مراوغات المترفين حين يفكرون في مستقبل أبناء الفقراء، وعليه: ماذا تغير بعد كل ضجيج الإصلاح وإصلاح الإصلاح ؟ وإلى متى سيظل المدرس يتحمل مسؤولية انهيار منظومة اختار مهندسو السياسات التعليمية بالبلد تخريبها عن قصد ؟ وهل تستطيع برامج الأحزاب المتملقة للتسلط والسلطة وقف النزيف الذي من ضحاياه تعتاش ؟ وما موقع جمعيات الآباء والأمهات والنقابات التعليمية مما يقع أمام أعينها كل يوم من استهداف للمدرسة ؟

التعليمي بالنضال الاجتماعي، كثفت وأختصرت كل مطالبها في منحة 500 درهم لهذه الفئة، ودرهم معدودات لفئة أخرى تميز «هويتها» عن الفئة الأولى، وبين الفئتين شرائح أخرى تعرض خدماتها مقابل تسخير قدراتها لكي تزغرد لكل ما تباشره الدولة من هدم للمدرسة والمدرس، وأخرى تطوف بين اللجنة المركزية واللجنة التقنية من أجل الظفر بانتهازية ببركة مما يمكن أن تجود به الوزارة مقابل خدمة سرطانية تستجيب لشعار «سنفرقهم ليسهل عليكم الانقضاء عليهم جميعا»، أما ما يفعل بهذا الشعب المجهل وبأطفاله الذين يدفع الكثير منهم لمسح الأودية والعمل في الأوراش والتسول بين كراسي المقاهي حاملين مناشدات أو قطع حلوى أو رعي الأغنام في القرى والبادي عراة حفاة جائعين، أولئك الذين حرمتهم السياسات التعليمية الطبقية من مقاعد المدرسة فلا يهتم نقابي الخدمات، هؤلاء الذين يكتفون بحمل مطالبهم الفتوية الضيقة لأن أكتافهم باتت عاجزة عن حمل أية قضية، يؤمنون الاستسلام الشامل عوض النضال من أجل تأمين خدمة عمومية جيدة ومجانية، يبررون كل أشكال التخاذل باسم الحكمة والخبرة النقابية ويبحثون عن توقيع أي اتفاق أو محضر ليجتهدوا فيما بعد في جولات مكوكية لشرح طلاسيم ما وقعوا لشغيلة أضحت تقيس مستقبل شعب بالدرهم. إن المطلوب هو أن نحول هاته النقابات لأدوات نضال طبقي حقيقي وإذا فشلنا في المهمة فلندفنها ونبني على أنقاضها سلاحا يمكن به أن نقاوم... التاريخ لا ينتظر و تقزيم النضال النقابي في تحقيق المطالب الفتوية لن يصنع لنا في النهاية إلا جيشا من المرتزقة والانتهازيين في حين أن مهمتنا الأساسية هي البحث عن الخيارات الشريفة للدفاع عن المدرس والمدرسة العموميين.

تدوير الأبناء ناحية المدارس الخصوصية بمبرر أن هؤلاء لا يمكن إصلاح أحوالهم إلا بالأداء، سمسرة التعليم الخصوصي هؤلاء يسوغون انسحاب الدولة من القطاع ويهيئون له، وهي بدورها تسهر على حسن انتقاء من تولي له أمر رئاسة هذه الجمعيات الشككية، ولطالما رفضت السلطة تلقي الملفات القانونية لهذه الجمعيات بتحفظها على لوائح أعضائها، فهي تختار بدقة من تعينه لمهمة جني المداخل في شتنبر، وتخصيص نسبة مهمة منها لتنظيم حفل نهاية السنة الدراسية في شهر يوليوز لالتقاط صور تذكارية مع رجال

وذلك لترسيخ نظامين تعليميين بسرعتين مختلفتين، أحدهما «محترم» إلى حد ما يشمل التعليم الخصوصي ومدارس البعثات والمخصص للأغنياء، والآخر نظام تعليمي خيري موجه للفقراء، وهو ما أكدت عليه المواد 2 و 10 و 45 من القانون السابق في سياق حديثها عن «تنوع أشكال التمويل» و«الشراكة مع القطاع الخاص». أمام كل هذه الأشكال من الزحف على المدرسة العمومية وتخريبها، هل تستطيع جمعيات الآباء والأمهات بمعية النقابات التعليمية تشكيل نواة صلبة لصد هذا الهجوم، وهل شروطهما الحالية تسمح بذلك؟ هل جمعيات

وتعليمات البنك والصندوق الدوليين من أجل مزيد من التشفيف والتبضيع والخصوصية والتخلص من هذا المرفق، وهو ما لا يمكن أن تخطئه العين من خلال الميزانيات وعدد مناصب الشغل المخصصة للقطاع والغايات التي لم يعد مهندسو السياسات التعليمية بالمغرب يخلطون من البوح بها والإشادة بإنجازاتها في إلحاق المدرسة بالسوق وضخ اليد العاملة الرخيصة وغير المؤهلة في طاحونة اقتصاد ريعي لا ينتج شيئا، عوض أن تكون رافعة للتحرير والتحرر. إن قضية التعليم في المغرب أكبر بكثير من كل التفاصيل الصغيرة التي

إن ما يعيشه القطاع يشجع من جهة أطره المتمرس على التقاعد المبكر، ومن جهة أخرى يدفع المتعلمين للهروب والإفلات قبل فوات الأوان. فالعودة للمدرسة مع كل دخول مدرسي هي إعادة بعث للأوجاع، ثمانون في المائة من ميزانية القطاع تخصص للأجور والباقي يتقاسمه البناء والتجهيز وصفقات التفويت بالتقسيم للمدرسة من إطعام ونظافة وحراسة... نزيف التسرب خصوصا في المستوى الإعدادي حيث يتجاوز 160.000 تلميذ وتلميذة سنويا ، تعليم بلا وسائل وتراجعات منظمة في تصنيفات «جودة» التعليم عالميا مقابل شهادات بمعدلات متورمة لا تعكس سوى تغول المقاربة الأمنية في تقييم النتائج، أورام يحرسها جلاوزة وزارة التربية الوطنية الذين لا يتحدثون إلا لغة الأرقام والمؤشرات، أساتذة في مدرسة الريادة لا يفكرون ولا يبادرون ولا يبدعون تم تحويلهم قسرا إلى روبوتات تقرأ السكريبتات، فغربوا بذلك عن عملهم وعن تلاميذهم وعن أنفسهم وطبقاتهم وأدميتهم، والأستاذ المستلب لا يمكنه أن ينتج تلميذا حرا والمعركة ضد مدرسة الريادة ليست مجرد معركة بيداغوجية بل هي في أساسها معركة تحرر، ولكن نقابتنا تشارك سنويا في مهرجانات وزارة التربية الوطنية التي تستعرض من خلالها إنجاز تحويل المدرسة لورش برمجة روبوتات بشرية صغيرة باستثناء نقابة وحيدة قررت المقاطعة الشاملة لهذه الطقوس من الحضرة والشعوذة التربوية، والتي تدفع تكاليفها من اقتطاعات أجور نساء ورجال التعليم لفائدة مؤسستهم للأعمال الاجتماعية، يدفعون كلف الاحتفال بنحر وطن. ليست كل الإصلاحات المتوالية منذ 1983 مرورا بالميثاق والمخطط الاستعجالي والرؤية الاستراتيجية ومدرسة الريادة... سوى املاءات

إن جمعيات آباء وأولياء التلاميذ تعد الشريك الصامت في هدم المدرسة العمومية، دورها أقرب لدور عون سلطة تربوي، حمال أوزار الفشل، يصلح الصناير والنوافذ والمراحيض ويبرر الاكتظاظ ويتوسط في ما ينبغي أن ينظمه القانون مقابل السماح له بالتلاعب بمداخل يقررها بكل حرية ويسميها واجبات دراسية، وأحيانا يتوسطون في تدوير الأبناء ناحية المدارس الخصوصية بمبرر أن هؤلاء لا يمكن إصلاح أحوالهم إلا بالأداء، سمسرة التعليم الخصوصي هؤلاء يسوغون انسحاب الدولة من القطاع ويهيئون له

السلطة الذين رسخوا أعراف تقديمهم للجوائز على بعض المتدربين. إن جمعيات كهذه لا يمكن التعويل عليها في أي قضية نبيلة بل ينبغي حلها ووقف تسولها جيوب الأطفال في أبواب المؤسسات مع كل دخول مدرسي، لأن إصلاح الأبواب وتجديد الأقفال واقتناء الأوراق ليس مسؤولية الآباء والأمهات بل مسؤولية الدولة. أما بخصوص النقابات التعليمية فقد زكت الفتوية والانتهازية في كل الصفوف وأضحت مجرد «شرطة أزمات»، لا تدافع عن أي شيء يفيد المدرسة العمومية، ولا تربط النضال

أولياء التلاميذ حليف أم خصم؟ وهل يمكن لنقابتنا الحالية تنظيم هذه «اللا» الجماعية في مواجهة سياسات العيب بمستقبل البلاد وأجياله؟ حتى نكون واضحين فإن جمعيات آباء وأولياء التلاميذ تعد الشريك الصامت في هدم المدرسة العمومية، دورها أقرب لدور عون سلطة تربوي، حمال أوزار الفشل، يصلح الصناير والنوافذ والمراحيض ويبرر الاكتظاظ ويتوسط في ما ينبغي أن ينظمه القانون مقابل السماح له بالتلاعب بمداخل يقررها بكل حرية ويسميها واجبات دراسية، وأحيانا يتوسطون في

تسميتها الأحزاب المشاركة في الانتخابات برنامجا، فمشكل المدرسة ليس تقنيا صرفا يمكن معالجته بطرق تقنية بما فيها تعميم الحواسيب المحمولة على المتعلمين، إنها مشكلة سياسية واجتماعية أساسا، وعليه فإن حكومات تصريف أشغال المافيا المخزنية ترى التعليم سوقا لا حقا، استثمارا ينبغي أن يكون مربحا وليس خدمة، وعليه ستمعمل خلال الخمس سنوات المقبلة على تعميق اختلالات القطاع العمومي وخنقه أكثر بما يكفل تنزيل خيارات القانون الإطار 51.17، أو القانون الإطار لأهداف البنك الدولي في التعليم،

رأي مجلة الهدف الفلسطينية:

الانتخابات الفلسطينية.. ولكن!! الوحدة الوطنية أولاً..

التوافق الوطني، والاتفاق على الأسس السياسية والتنظيمية والمؤسساتية لإعادة ترتيب أوضاع المنظمة بمشاركة الجميع، وتفعيل مؤسسات المنظمة على قاعدة التشاركية، بما فيها المجلس الوطني الفلسطيني، وأيضاً الاتفاق على الآلية المناسبة لتشكيل المجلس، وإدارة العملية الانتخابية التشريعية في حال قرر الإسرائيليون منع إجرائها في القدس أوفي قطاع غزة، أو في بعض أجزاء الضفة.

يتعذر على الفلسطينيين المواجهة للتغول الصهيوني ضد شعبنا وأرضنا ومؤسساتنا الوطنية وتتفاقم معاناتهم وحياتهم بدون التوافق والوحدة الوطنية، وبدون خطة وطنية أساسها المواجهة، وتعزيز ثبات وصمود شعبنا، وتلبية حاجاتهم الأساسية من إيواء وصحة وتعليم خدمات، وتوفير العمل، والشروع في إعادة الإعمار في قطاع غزة، وتقديم كل ما يلزم لرعاية وغوث المهجرين والمتضررين وخاصة في مخيمات اللاجئين والقرى الأرياف في الضفة الغربية والقدس.

إذا الخيار هو وحدتنا الوطنية أولاً، وما يتم التوافق عليه حول الانتخابات، أو تشكيل المجلس الوطني يجب أن يكون تعزيزاً لهذا الخيار الذي يوحد إرادة الصمود والتحدي ويعطي شعبنا المزيد من الطاقة الأمل.

عن بوابة الهدف الاخبارية

أساس وطني وديمقراطي، وحتى ترتقي الحالة الوطنية إلى حجم التضحيات والتحديات، قدمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مبادرتها الوطنية الوحيدة «خارطة طريق من أجل الإنقاذ الوطني» القائمة على مستوى عال من الشعور بالمسؤولية الوطنية إلى عموم الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة من أجل الوحدة الوطنية، ورصد الصفوف، وإنهاء حالة الانقسام وصولاً إلى التوافق والوحدة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

تردد صدى المبادرة عالياً داخل الأوساط الفلسطينية فصائل وقوى وفعاليات شعبية وتحت ثقافية وإعلامية وأكاديمية، عدا عن الأوساط الرسمية الفلسطينية في المنظمة والسلطة.

إن الدافع الرئيس للاهتمام بالمبادرة هو الحرص على الانتقال من الواقع المرير المتعلق بالانقسام وتهالك المؤسسات، وسياسية التفرد، والهيمنة الذي تعاني منه الساحة الفلسطينية، إلى خيار الوحدة الوطنية والشراسة الفاعلة والقيادة الجماعية على أساس برنامج سياسي واضح، وبناء مؤسسات على أسس ديمقراطية، وللوصول إلى هذه الحالة المتقدمة وطنياً، لا بد من الحوارات الوطنية وعلى أعلى المستويات، واجتماع الأمناء العامين للفصائل خطوة أولى على طريق

ويترقب الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة الانتخابات الإسرائيلية القادمة في أواخر شهر أكتوبر 2026، وما سينتج عنها، وماذا سيكون مصير حكومة التطرف الديني الصهيوني، وخاصة ثالث عتاة القتل والإجرام والإبادة (نتنياهو، بن غفير وسموترتش)، رغم أن استراتيجية التطرف الصهيوني العنصري تشمل معظم القوى والأحزاب الصهيونية في الحكم وفي المعارضة. أي أن الأخطار ومخططات التصفية بالإبادة أو التهجير أو الضم ستتواصل باليات وطرق ووسائل متعددة، وربما مختلفة.

في ظل هذه الأوضاع يتابع الفلسطينيون باهتمام، وربما يتابع بعضهم بذهول واستغراب الشأن الفلسطيني الداخلي، وما يتعلق بترتيب البيت الوطني الفلسطيني، وإعادة تشكيل المجلس الوطني، والتحضيرات الجارية للانتخابات التشريعية الفلسطينية المحدد موعدها في (28 نوفمبر 2026)، وفرص إتمامها أو تأجيلها، رغم إعلان معظم الفصائل الفلسطينية المشاركة في منظمة التحرير أو غير المشاركة فيها استعدادها لخوض العملية الانتخابية، وكذلك استعدادها للمشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني الجديد بعيداً عن أي اشتراطات سياسية مسبقة، وعلى أساس مبدأ الشراكة الحقيقية غير الشككية. حتى يتم جمع الشمل الفلسطيني على

منذ السنوات الأربع الأخيرة يتفاقم الخطر الوجودي على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية على يد غلاة التطرف العنصري الصهيوني ومخططاتهم المنهجية المتسجمة مع العقيدة الصهيونية التلمودية تحت عنوان «خطة الحسم»، أي حسم الصراع مع الفلسطينيين، وتصفية الوجود الفلسطيني على الأرض الفلسطينية بشكل نهائي ولو تطلب ذلك الإبادة أو التهجير، والسيطرة على كل فلسطين وخاصة القدس والمقدسات وتهويدها وتغيير معالمها وتراثها الحضاري والروحي، وضّمها بالكامل إلى الكيان الصهيوني بسياسة القضم المتدرج، وبناء المستوطنات والتوغلات اليومية، وما يرافقها من جرائم التدمير والقتل والاقتلاع والاعتقال والتخريب المنهجي لمقومات الحياة ومصادر الرزق، وفوق كل ذلك الوحشية في التعذيب الجسدي والمعنوي والنفسي للأسرى الفلسطينيين، والعزل والتجويع والحرمان من النوم والنظافة والزيارات، والإهمال الطبي، إنه قانون الإعدام بطريقة الموت البطيء، وهذا ما يعد من أبشع صور التطهير العرقي والفصل العنصري.

يراقب العالم الانتخابات النصفية الأمريكية، وانعكاساتها على الصراعات الدولية والمنطقة ومدى تأثيرها على استمرار التوحش الأمريكي وسياسة الهيمنة والسيطرة على العالم.

7 أكتوبر.. 3 أعوام على «طوفان الأقصى»

توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار في العاشر من أكتوبر 2025 ومحاولات المقاومة لفرض استحقاقات الاتفاق، تواصل الفاشية الصهيونية عرقلة المبادرات والتنصل من التزاماتها ومواصلة الاعتداءات.

في المقابل، يواجه الكيان الصهيوني أزمة وجودية غير مسبقة: تتجلى في تآكل منظومته العسكرية، وتعمق الانقسامات المجتمعية والسياسية الداخلية، وتساعد عزله الدولي والأممي، إضافة إلى انكسار مشاريعه الإقليميّة كـ «التطبيع الإبراهيمي» وسقوط رهانات الهيمنة المطلقة.

وبينما يستحضر الشعب الفلسطيني وأحرار العالم ذكرى «طوفان الأقصى»، تتجلى الحقيقة الناصعة بأن آلة الإبادة والدمار لم تزد الشارع الفلسطيني إلا تمسكاً بأرضه وثوابته، وأن شرعية الميدان والتضحيات الجسام أسقطت كل أوهام الحسم الصهيوني، لتبقى غزة عصية على الكسر، وممرها حتمياً نحو التحرير والعودة.

عن بوابة الهدف الاخبارية



الرابع، يُسّطر قطاع غزة ملحمة أسطورية من الصمود الشعبي والميداني؛ إذ يعيش أكثر من مليوني فلسطيني كارثة إنسانية معقدة فرضها الحصار وسياسات التجويع والقتل المنهجي، في وقت تحاول فيه آلة الحرب الإسرائيلية فرض خيارات الإدارة الهجينة أو الوصاية الخارجية. ورغم

في التاريخ المعاصر، مستهدفاً إبادة مقومات الحياة، ودك البنية التحتية، والمنازل، والمستشفيات، والمدارس، والجامعات، مسجلاً جرائم حرب غير مسبقة أسفرت عن عشرات آلاف الشهداء والجرحى والمفقودين، غالبيتهم العظمى من الأطفال والنساء. ومع دخول الحرب عامها

الصهيوني، وهشمت عقيدة «الردع» و«الجيش الذي لا يفهر»، لُسقط الميدان في ساعات معدودة كبرياء الاحتلال ويُلقق به هزيمة تاريخية.

ورداً على هذا الانكسار الوجودي، شنّ الكيان الفاشي وبغضاء أمريكي وأوروبي مباشر أوسع حرب إبادة وتدمير شامل

تخلّ اليوم، السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2026، الذكرى الثالثة لمعركة «طوفان الأقصى»؛ المعركة التي أحدثت زلزالاً استراتيجياً في مجرى الصراع العربي-الصهيوني، وشكلت تحولاً تاريخياً أعاد فرض القضية الفلسطينية كمركز لنضال الشعوب في مواجهة الاستعمار والإمبريالية، وما تزال ارتداداتها العسكرية والسياسية والإنسانية تعيد تشكيل توازنات المنطقة برمتها.

ففي مثل هذا اليوم من عام 2023، أطلقت كتائب القسام عملية «طوفان الأقصى» في هجوم نضالي خاطف ومفاجئ انطلق من قطاع غزة المحاصر نحو الأراضي المحتلة عام 1948، ورداً استراتيجياً على عقود من جرائم الاحتلال الممتدة بحق شعبنا، ومخططات تهويد واقتحام المسجد الأقصى، وسرقة أراضي الضفة وتصفية حقوق اللاجئين، والحصار الخائق على غزة.

لقد أدت العملية العسكرية إلى انهيار أمني واستخباري غير مسبوق في بنية الكيان

طوفان الأقصى: حين كسرت غزة جدار الوهم (في الذكرى الثالثة لمحنة طوفان الأقصى)

حسن أوالحاج



لم يكن السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 يوماً عادياً في تاريخ فلسطين، ولا مجرد محطة عسكرية عابرة في مسار صراع طويل. كان يوماً انكسر فيه شيء أعمق من جدار أو سياج أو منظومة أمنية؛ انكسر وهم تاريخي كامل: وهم أن فلسطين يمكن أن تدمح من الذاكرة، وأن شعباً اقتلعت من أرضه يستطيع العالم أن يعتاد مأساته، وأن الاحتلال قادر، مهما طال الزمن، على تحويل القوة العسكرية إلى حقيقة سياسية نهائية.

جاء طوفان الأقصى من قلب الحصار، من قطاع غزة الذي أراد له الاحتلال أن يكون سجنًا كبيراً محاطاً بالأسلاك والجدران والرقابة والحصار. ومن هذا المكان الذي ظنّه البعض قد خرج من التاريخ، خرجت واحدة من أكثر لحظات التاريخ الفلسطيني كثافة ودلالة. لم يكن الطوفان مجرد عبور لمستوطنات أو اختراق لتحصينات. كان، قبل كل شيء، انفجاراً للتناقض الذي حاولت منظومة الاحتلال أن تخفيه تحت طبقات هائلة من القوة العسكرية والدعاية السياسية والتطبيع الإقليمي.

لقد قال الفلسطينيون، بالفعل لا بالكلمات: إن الاحتلال ليس قدراً.

حين يتكلم التاريخ من تحت الركام

لكي نفهم السابع من أكتوبر، لا ينبغي أن نبدأ من السابع من أكتوبر وحده. فالتاريخ الفلسطيني لم يبدأ في ذلك الصباح. هناك فلسطين التي سبقت النكبة، وهناك النكبة نفسها بما حملته من اقتلاع وتهجير ومجازر، وهناك الاحتلال، والاستيطان، ومصادرة الأرض، والقدس، والأسرى، والحصار، والانقسام، وصفقات التسوية التي وعدت الفلسطينيين بدولة مؤجلة إلى ما لا نهاية.

هناك أيضاً غزة، هذه البقعة الصغيرة التي تحولت بفعل التاريخ إلى مختبر مكثف للقضية الفلسطينية كلها. فمئذ سنوات طويلة كان المطلوب من الفلسطيني أن يقبل معادلة غريبة: أن يحاصر ثم يطلب منه الهدوء، أن تصادر أرضه ثم يطلب منه التفاوض، أن يقتل أبناؤه ثم يطلب منه ضبط النفس، وأن يطلب من شعب تحت الاحتلال أن يثبت للعالم أنه جدير بالحرية.

هكذا حاولت المنظومة الاستعمارية قلب العلاقة بين الضحية والجالد. لكن غزة رفضت أن تنسى. والذاكرة، حين تتحول إلى وعي ومقاومة، تصبح قوة تاريخية.

الطوفان لم يولد من الفراغ

كان طوفان الأقصى نتيجة لتراكم تاريخي طويل، وليس حادثة منفصلة عن سياقها. لقد تراكمت عقود الاحتلال والاستيطان والتهجير والحصار والاعتقالات، وتراكم معها شعور فلسطيني بأن ما يسمى «عملية السلام» تحول في كثير من الأحيان إلى عملية لإدارة الاحتلال لإلتهائه. وفي الوقت الذي كانت فيه بعض الأنظمة العربية تتجه نحو التطبيع، وكان يجري الحديث عن مشاريع اقتصادية كبرى وعن شريق أوسط جديد، كانت فلسطين تدفع تدريجياً إلى هامش المشهد.

وهنا تكمن إحدى المفارقات الكبرى. كلما حاولت القوى المهيمنة إعلان انتهاء القضية الفلسطينية، كانت القضية تعود بصورة أكثر عنفاً وإلحاحاً. كان يجري بناء شرق أوسط جديد فوق جرح فلسطيني مفتوح. فجاء الطوفان ليقول إن فلسطين ليست تفصيلاً يمكن تجاوزه في هندسة المنطقة.

سقوط أسطورة «الجيش الذي لا يُقهر»

أحد أهم الأبعاد السياسية والاستراتيجية للطوفان أنه أصاب صورة الردع الإسرائيلي الصميم. لقد بنت إسرائيل جزءاً أساسياً من شرعيتها الدولية والإقليمية على صورة القوة المتفوقة، وعلى الاعتقاد بأن منظومتها الأمنية والاستخباراتية والعسكرية قادرة على اكتشاف أي خطر والسيطرة عليه قبل أن يتحول إلى تهديد. لكن ما حدث كشف أن التفوق التكنولوجي لا يعني بالضرورة السيطرة التاريخية. يمكن امتلاك الأقمار الصناعية والطائرات وأنظمة الرصد والأسلحة الأكثر تطوراً، ومع ذلك يبقى السؤال الأساسي قائماً: كيف تستطيع قوة احتلال أن تضمن الأمن

لكن غزة طرحت السؤال المعاكس: هل يمكن اقتلاع شعب من التاريخ بمجرد تدمير مدنه؟ الجواب الفلسطيني كان واضحاً: يمكن تدمير الحجر، لكن لا يمكن تدمير الذاكرة.

من المقاومة إلى إعادة تعريف الممكن

ربما يكون أحد أهم دروس الطوفان أنه أعاد تعريف كلمة «الممكن». قبل السابع من أكتوبر، كان كثيرون يتعاملون مع ميزان القوى باعتباره حقيقة نهائية. إسرائيل قوة عسكرية هائلة، والولايات المتحدة حليف استراتيجي، والغرب داعم، والنظام الإقليمي يتحرك نحو التطبيع، والقضية الفلسطينية تبدو محاصرة. لكن التاريخ لا يتحرك دائماً وفق الحسابات الجامدة. فالقوة ليست فقط عدد الطائرات والدبابات والصواريخ. القوة أيضاً هي قدرة شعب على البقاء. هي قدرة الإنسان على تحويل الخوف إلى إرادة. هي قدرة الذاكرة على مقاومة النسيان. وهي قدرة القضية العادلة على إنتاج أجيال جديدة تحملها. لهذا فإن السؤال الذي طرحه الطوفان لم يكن فقط: ماذا حدث في السابع من أكتوبر؟ بل: ماذا يحدث عندما يرفض شعب أن يموت سياسياً؟

فلسطين بعد الطوفان ليست فلسطين قبله

مهما كانت المآلات السياسية والعسكرية، فإن فلسطين بعد السابع من أكتوبر لن تكون كما كانت قبله. لقد عاد حق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والعودة إلى مركز النقاش الدولي. عاد الاحتلال إلى واجهة النقاش. عاد الاستيطان إلى الواجهة. عاد سؤال الدولة الفلسطينية. عاد الأسرى. عادت القدس. وعادت غزة، بكل آلامها، إلى قلب العالم. حتى تلك الدول التي كانت تتعامل مع فلسطين باعتبارها ملفاً دبلوماسياً ثانوياً وجدت نفسها مضطرة إلى إعادة النظر في خطابها ومواقفها. لقد أعاد الطوفان القضية الفلسطينية من هامش السياسة الدولية إلى قلبها. لكن الملمحة لا تختزل في لحظة.

إن أعظم خطر يواجه القضية الفلسطينية هو تحويل طوفان الأقصى إلى مجرد ذكرى بطولية. فالملمحة الحقيقية لا تقاس فقط بلحظة الانفجار، وإنما بما تنتجه من وعي وتنظيم وتحولات سياسية وتاريخية.

المطلوب أن يتحول الألم إلى وعي. وأن يتحول الوعي إلى تنظيم. وأن يتحول التنظيم إلى قوة سياسية واجتماعية قادرة على حماية المشروع الوطني الفلسطيني. فالمقاومة ليست فعلاً عسكرياً فقط، كما أن التحرير ليس حدثاً واحداً. إنه مسار تاريخي طويل تشارك فيه الجماهير والمقاومة، والعمال، والفلاحون، والشباب، والنساء، والمتقنون، وكل القوى الحية التي ترى في فلسطين قضية تحرر وطني وإنساني.

الدرس الأكبر: لا سلام بلا عدالة

لقد حاولت القوى الكبرى طويلاً تسويق معادلة تقوم على «السلام» دون إنهاء الاحتلال، وعلى «التعايش» دون مساواة، وعلى «التطبيع» دون حل القضية الفلسطينية. لكن الطوفان أعاد طرح

الحقيقة التي حاولت الدبلوماسية دفنها: لا يمكن بناء سلام حقيقي فوق أنقاض شعب. لا يمكن أن يكون الأمن امتيازاً لطرف، بينما يعيش الطرف الآخر تحت الاحتلال. ولا يمكن أن تصبح إسرائيل دولة «طبيعية» في المنطقة بينما يبقى الفلسطيني محروماً من أبسط حقوقه الوطنية والإنسانية.

السلام الحقيقي يبدأ من الاعتراف بجذر المشكلة. وجذر المشكلة هو الاحتلال والاستعمار والاستيطان والاقتلاع، وليس مقاومة شعب يسعى إلى التحرر.

وغزة التي صمدت... ثلاث سنوات مرت على الطوفان، لكن الزمن لم يطفى أثره. غزة لم تعد فقط مدينة محاصرة. أصبحت رمزا. رمزا لطفل ينام وسط الركام ولا يفقد اسمه. لأم تبحث عن أبنائها بين أنقاض بيتها. لطبيب يواصل العمل وسط المستشفى المنهك. لصحفي يحمل كاميرته وسط الموت. ولشعب يقول للعالم، رغم كل شيء: نحن هنا.

وهذه العبارة الصغيرة هي ربما أعظم ما تستطيع الشعوب الواقعة تحت الاحتلال أن تقول. نحن هنا. لم نخف. لم ننس. ولم نخذل عن حقنا.

طوفان الأقصى كسر جدار الوهم

في النهاية، قد يختلف الناس في تقييم تفاصيل الطوفان ونتائجه ومساراته، وقد تختلف القراءات السياسية والعسكرية حوله، لكن من الصعب إنكار حقيقة تاريخية كبرى: لقد كسر السابع من أكتوبر وهما كان يبدو راسخاً. وهم أن القضية الفلسطينية يمكن دفنها بالتطبيع. وهم أن الحصار يمكن أن يصبح نظاماً دائماً. وهم أن التفوق العسكري يمكن أن يصنع سلاماً. وهم أن الشعب الفلسطيني يمكن أن يتحول إلى مجرد ذكرى.

لقد جاء الطوفان من المكان الذي ظنّه العالم الأكثر عزلة، من غزة، ليعيد فلسطين إلى قلب التاريخ. ومن بين الركام خرج سؤال المستقبل: هل يستمر العالم في إدارة الصراع، أم يبدأ أخيراً في معالجة جذوره؟ وهل تبقى فلسطين ملفاً دبلوماسياً، أم تعود إلى حقيقتها باعتبارها قضية تحرر وطني لشعب يريد أن يعيش حراً فوق أرضه؟ إن طوفان الأقصى ليس نهاية التاريخ الفلسطيني. وربما ليست أهميته الكبرى في ما حدث في ذلك الصباح وحده، وإنما في ما فتحه من أسئلة لن يستطيع العالم إغلاقها بسهولة. فالشعوب لا تنتصر دائماً عندما تمتلك القوة الأكبر. أحياناً تنتصر عندما ترفض أن تنكسر. وغزة، وسط الركام، قدمت للعالم درساً قديماً يتجدد: قد تحاصر الأرض، وقد يهدم البيت، وقد يقتل الجسد، لكن إرادة شعب قرر أن يبقى ليست شيئاً يمكن حصاره.

ومن هنا تبدأ الحكاية الجديدة.

حكاية شعب لم يخرج من التاريخ، بل أعاد كتابة التاريخ من قلب الحصار. فلسطين لم تكن يوماً قضية منتهية. وطوفان الأقصى جاء ليذكر العالم بأن التاريخ، حين يغلق في وجه الشعوب، يجد لنفسه دائماً منفذاً إلى الحرية.

7 أكتوبر 2026

ذكورية الخوارزميات: إعادة إنتاج التمييز في العصر الرقمي

بيان صالح



نعيش اليوم وسط خوارزميات تقترح ما نشاهده، وتختار الإعلانات التي تصل إلينا، وتساعد في فرز طلبات العمل، وتقيس أداء العاملين والعاملين. وغالبا ما نتعامل معها كأنها أدوات محايدة، غير أن الخوارزمية لا تأتي من فراغ؛ فهي نتاج عمل بشري، وتتعلم من بيانات صنعها مجتمع يحمل تاريخا من التفاوت والصراع الطبقي والجنس. لذلك لا تحتاج الخوارزمية إلى أن تكون منحازة للرجال حتى تعيد إنتاج التمييز والتفاوت، إذ يكفي أن تتعلم من واقع غير متساو ومن نظام رأسمالي ذكوري يستخدمها لصالحه، ويحولها إلى وسائل إنتاج جديدة تملكها قلة من الشركات الاحتكارية.

أولا: التوظيف والإعلانات، حين يتحول الماضي إلى معيار للمستقبل

ويظهر ذلك بوضوح في التوظيف. فإذا تعلم نظام خوارزمي من تاريخ شركة كان الرجال فيه يشغلون معظم المناصب القيادية، فقد يتعلم أن السير الذاتية التي تشبه مسارات الرجال هي الأقرب إلى النجاح. قد لا تحتوي الخوارزمية على كلمة "رجل"، لكنها تستطيع أن تعيد إنتاج النتيجة نفسها، فيتحول سوق العمل الذي همش النساء تاريخيا إلى قاعدة بيانات تعيد إنتاج هذا التهميش أليا. وهكذا يتحول الماضي إلى معيار للمستقبل، ويصبح ما كان نتيجة لتفاوت اجتماعي وكأنه معيار موضوعي للجدارة.

وما يحدث في التوظيف لا يختلف كثيرا عما يحدث في الإعلانات. فقد تظهر للنساء إعلانات أكثر عن الجمال والأطفال والمنزل والرعاية والأعمال الخدمية القليلة الأجر أو الأعمال غير مدفوعة الأجر، بينما تظهر للرجال إعلانات عن السيارات والاستثمار والتكنولوجيا. الخوارزمية لا تبتعد عن هذه الصورة من تلقاء نفسها؛ إنها تتعلم من السلوك السابق ومن النظام السائد، وتحكمها في النهاية حسابات الربح: فهي تختار الجمهور الأقل كلفة والأكثر ربحا، ويصبح التمييز نتيجة جانبية مقبولة ما دام يخدم الأرباح. لكن حين تستمر في عرض الصورة نفسها، فإنها تتجاوز عكس الواقع إلى المساعدة على تثبيته. وهكذا تتحول الصورة الاجتماعية القديمة إلى دائرة مغلقة: المجتمع ينتج البيانات، والخوارزمية تتعلم منها، ثم تعيد إنتاجها في حياتنا اليومية.

وتؤكد ذلك أحدث بيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة الصادرة في حزيران 2026 حول التمييز الجندي في الذكاء الاصطناعي، إذ أظهرت دراسة شملت 133 نظاما للذكاء الاصطناعي أن 44% منها يحمل تحيزا جنديا، وأن 26% يجمع بين التحيز الجندي والعنصرية. كما تواصل النماذج اللغوية الكبيرة ربط النساء بالمنزل والعائلة والأطفال، والرجال بالأعمال والقيادة والراتب، وجاءت نحو إجابة من كل خمس إجابات متحيزة جنسيا حين طلب منها إكمال جمل تبدأ بجنس الشخص. ولا تذكر سوى 24 دولة من أصل 138 المساواة الجندي في استراتيجياتها الوطنية للذكاء الاصطناعي.

ثانيا: العمل غير المرئي والإنسان مصدرا للبيانات

ومن الإعلان نصل إلى العمل، حيث تصبح الخوارزمية أكثر تأثيرا في حياة

الناس. فهناك أنظمة تقيس عدد المهام وسرعة الإنجاز وساعات العمل وعدد الطلبات، وتبدو محايدة لأنها تطبق على الجميع، لكنها لا ترى الظروف التي يعمل فيها كل شخص: موظفة أو موظف يعود إلى المنزل للاعتناء بطفل أو طفلة، أو بشخص مسن أو مريض، ويحتاج إلى مرونة في ساعات العمل.

ومن هنا تظهر مشكلة أعمق: ما لا تستطيع الخوارزمية قياسه بسهولة يعامل كأنه أقل قيمة. فالعمل المنزلي والرعاية لا يظهران في جداول الإنتاج، رغم أنهما ما يجعل بقية أشكال العمل ممكنة، والنظام الرأسمالي يعتمد على هذا العمل غير المأجور، الذي تتحمل النساء معظمه، لإنتاج قوة العمل وإعادة إنتاجها يوميا دون أن يدفع ثمنه. وعندما تدخل الخوارزميات إلى مكان العمل، تعيد إنتاج هذا الاختفاء بلغة الأرقام.

وتمتد هذه العملية إلى العمل الذي يصنع التكنولوجيا نفسها. فخلف الذكاء الاصطناعي عاملات وعاملون يجمعون البيانات ويصنفونها ويراجعون المحتوى، وكثير منهم في الجنوب العالمي بأجور زهيدة، بينما تتراكم الأرباح في مراكز الشمال الرأسمالي. وكلما بدت التكنولوجيا أكثر استقلالا، اختفى العمل البشري الذي يجعلها ممكنة: فمن الذي يصنع الذكاء الذي ننسبه إلى الآلة؟ وحتى المستخدم والمستخدمة يصبحان جزءا من هذه العملية. فكل ما نشاهده ونشتره ونبحث عنه يتحول إلى بيانات تستخدمها الشركات للتنبؤ بسلوكنا وتوجيهه، بعدما أصبحت البيانات المادة الخام الجديدة للرأسمالية، وصار الإنسان يعمل لصالح المنصة دون أجر، وغالبا دون أن يدري. غير أن الخوارزمية لا ترى منه إلا ما اختير قياسه. فالعاملات التي ترفض رحلة في وقت متأخر لأسباب تتعلق بالأمان، أو العامل الذي يغير ساعات عمله بسبب مسؤوليات أسرية، قد يظهران في النظام أقل التزاما أو إنتاجية، بينما تختفي الأسباب التي شكلت سلوكهما. الخوارزمية ترى النتيجة، وتغيب عنها الحياة التي أنتجتها.

ثالثا: من يصمم الخوارزميات؟ هيمنة الرجل في صناعة التكنولوجيا

وهنا نصل إلى السؤال الأهم: هل المشكلة في الخوارزمية نفسها؟ ليس تماما. خلف كل خوارزمية شركة أو مؤسسة أو جهة تحدد ما الذي يجب قياسه، وما الذي يعتبر نجاحا، وكيف تستخدم النتائج. لذلك لا يكفي أن نسال هل الخوارزمية دقيقة؟ علينا أن نسال أيضا: ماذا تقيس؟ ومن حدد ما يستحق القياس؟ ومن يملك البيانات؟ ومن

يستفيد من النتائج؟ ومن يتحمل تكلفتها عندما تخطئ؟ وهي في جوهرها أسئلة طبقية، فمن يملك وسائل الإنتاج الرقمية يملك سلطة تعريف الجدارة والإنتاجية والقيمة.

ولا يمكن فصل هذه الأسئلة عن سؤال آخر: من يصمم الخوارزميات أصلا؟ فصناعة التكنولوجيا ما تزال تحمل طابعا رجوليا واضحا، إذ يهيمن الرجال على فرق البحث والتصميم ومواقع القرار في الشركات الكبرى. وحين يصمم فريق من الرجال في الغالب نظاما ما، تصبح تجربة الرجل هي «الوضع الافتراضي»، وتتحول تجارب النساء إلى استثناء أو هامش لا تلتقطه البيانات. ومن أوضح الأمثلة على ذلك المساعدات الصوتية الرقمية التي منحت أصواتا وأسماء نسائية، وبرمجت على الطاعة والرد المهذب حتى على الإهانات، في استعادة رقمية لصورة المرأة الخادمة. وهكذا يلتقي الطابع الرجولي مع الطابع الطبقي في صناعة تتحكم فيها قلة من الشركات الكبرى، في تحالف واضح بين الأبوية ورأس المال.

وبحسب التقرير الأممي نفسه، لا تشكل النساء سوى 30% من العاملين في مجال الذكاء الاصطناعي عالميا. ويظهر أثر هذا الطابع الرجولي بوضوح في العنف الرقمي، إذ أفادت نحو ربع المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات والصحفيات اللواتي شملهن استطلاع الهيئة بتعرضهن لعنف رقمي مدعوم بالذكاء الاصطناعي.

فقد تكون الخوارزمية دقيقة جدا في تنفيذ المهمة التي طلب منها تنفيذها، لكن هذا لا يعني أن المهمة نفسها عادلة. وقد تجعل التكنولوجيا حياة شخص أكثر راحة، بينما تجعل عمل شخص آخر أكثر سرعة ومراقبة وضغطا. ولهذا فإن التقدم التقني لا يعني تلقائيا تقدما اجتماعيا، فالتكنولوجيا في ظل الرأسمالية تتطور وفق حاجات التراكم قبل حاجات البشر. من هنا يصبح نقد ذكورية الخوارزميات نقدا للطريقة التي تنتقل بها علاقات القوة الاجتماعية والبنية الاقتصادية من المجتمع إلى التكنولوجيا. فالخوارزمية لا تخلق هذه العلاقات من العدم، لكنها تستطيع أن تعيد تنظيمها وتوسيعها ومنحها لغة جديدة. قد تختفي كلمة التمييز والتفاوت ويحل محلها رقم، وقد تختفي السلطة خلف نظام تقييم، وقد يتحول الحكم البشري إلى "توصية" تبدو موضوعية.

والخطر الحقيقي هنا يكمن في أن نبدأ نحن بتنظيم حياتنا وفقا لما تستطيع الآلة قياسه، أكثر مما يكمن في أن تصبح الآلة مثل الإنسان. عندها يصبح ما لا يدخل في البيانات أقل قيمة، ويصبح العمل غير المرئي أكثر اختفاء، وتتحول التفاوتات القديمة إلى نتائج تبدو طبيعية. فحين

تتحول علاقات القوة والربح إلى بيانات، لا تختفي هذه العلاقات؛ إنها تصبح فقط أكثر هدوءا، وأكثر انتشارا، وأصعب في الرؤية.

رابعا: نحو خوارزميات قائمة على المساواة

إن بناء تكنولوجيا أكثر عدلا يتجاوز الكود وحده، ونقطة انطلاقه أسئلة تتعلق بحياة النساء: من تعمل ولا يحسب عملها؟ ومن يملك ويقرر؟ ومن تدفع ثمن قرارات الآلة؟ ومن هنا تبدأ الخوارزميات القائمة على المساواة ومجتمع لا طبقي، بكسر الاحتكار الرجولي لفرق البحث والتصميم وصنع القرار، بحضور نسوي تحرري منحاز للعاملات والمهمشات يتجاوز التمثيل الشكلي لنساء النخبة، ويجعل حقوق وتجارب النساء منطلقا للتصميم عوضا عن اعتبار الرجل معيارا، مع بيانات مصنفة حسب الجنس وتدقيق جندي مستقل يكشف الفجوات قبل الاستخدام. ويتطلب ذلك إنهاء الصور النمطية المبرمجة، وإشراك العاملات وتنظيماتهن النسوية والنقابية في تحديد ما يقاس وفق قاعدة المساواة.

في النهاية، يكمن الخطر الأكبر في أن الخوارزميات تعيد إنتاج عالم غير متساو بلغة تبدو محايدة، فحين يصبح العمل الذي يدر ربحا أكثر قيمة من العمل الذي يرعى الحياة، تتحول التكنولوجيا من أداة لتحرير الوقت إلى أداة للسيطرة عليه. لذلك يبقى النضال من أجل خوارزميات عادلة جزءا من النضال النسوي والطبقي الأوسع، لأن تحرير النساء لا ينفصل عن تحرير العمل من الاستغلال، ولا عن مواجهة نظام يحول العمل والجسد والوقت والبيانات إلى سلع ومصادر للربح.

فالتحرر النسوي يتجاوز وصول نساء أكثر إلى مواقع السلطة داخل التكنولوجيا، ليطال تغيير طبيعة السلطة نفسها: من يملك التكنولوجيا، ومن يقرر أهدافها، ومن يحدد ما يعتبر عملا وقيمة وإنتاجية، ومن يستفيد من ثمارها، ومن يتحمل تكلفتها. ومن هنا فإن بناء خوارزميات أكثر عدلا يرتبط ببناء علاقات اجتماعية واقتصادية أكثر عدلا، بحيث تتحرر التكنولوجيا من خدمة رأس المال على حساب النساء والعاملات والمهمشات، وتصبح جزءا من النضال من أجل مجتمع يضع الإنسان والحياة والرعاية والمساواة قبل الربح. فبناء مجتمع متساو وعادل ينطلق من تغيير المجتمع والنظام الذي يصنع الآلة ويحدد لمن تعمل ولصالح من، ومن تحرير التكنولوجيا من علاقات القوة التي تعيد إنتاجها، قبل أي حديث عن الآلة ذاتها.

هل تتسع الأحداق؟



نور الدين موعايد

هل تتسع الأحداق،
وإن تواتر غور الجرح،
وأخفق الراتق في
تجاوز الخرق؟ الواقع
أن الجواب عن هذا
السؤال مرتهن بتطوير
آليات القراءات
المتعددة، وتثوير
استراتيجياتها
المنهجية، مؤكدة
رجاحة نبض الإنسان،
هذا الكائن الذي يؤمن
ثقته في العقل الناقد،

الجسور ذي الكفايات المتضامة، والمتكاملة.
وهو يمثل أن الواقع عنيد، أخطبوط تشابك
خيوطه أو تتقاطع على أقل تقدير. ما يهمه أن
يرعى النجوم، أو يستقل صخرة «سيريف»،
مهما كان الزيف، لا يستسيغ أن يكون هو
الرديف.. بل إنه قد يصير ما لم تبصره «زرقاء
اليمامة»، إذا ما فعل قدرته على التخيل، ألم يقل
Albert Einstein: «الخيال أهم من المعرفة»!
L'imagination est plus importante
que le savoir

ومن الطريف أن نقرأ لأبي الطيب بيته:

«إذا غامرت في شرف مروم

فلا تقنع بما دون النجوم»

ولOscar Wilde، قوله: «علينا دائما أن
نستهدف القمر، لأنه حتى في حالة إخفاقنا
نهبط وسط النجوم.» هما يتناصان في طلب
العلواء، طلبا يطاول عنان السماء، إلا أن رؤيا
Wilde «أرقى» قليلا من رؤيا المتنبي؛ إذ
النجوم بالنسبة إلى الأول جابرة العثرات،
بينما هي لدى الشاعر العربي الذروة والأوج،
إلا أن كليهما لا يعدم الجراءة والمجازفة اللتين
تخلقان استثنائيته، ومن ثمة توهجه الذي
يجاور الآلهة، ويحاور الملائكة، فلا يستكين
ولا يستمرئ الدعة، بعد أن تألم كي يتعلم، ثم
تكلم، محلقا في سماوات الدعوة إلى ضرورة
التغيير، على الرغم من جيوب المقاومة، المظلمات
الحنادس.. لذلك ينهنا الشاعر louis Aragon
إلى أننا «حين نتعلم العيش، سيكون قد فات
الأوان»، فحسنا أن نبادر الحياة بما نمتلكه
من إرادة فولاذية، ورغبة رصينة تخلصنا من
الاستبداد والاستعباد. وينصح للشباب قائلا:
«الفاجعة، يتعين على كل واحد منا
أن يستحوذ على حصته منها

وحتى حين يحدث لصوت ما أن يصمت

اعلموا دائما أن الجمع سيسنأق العبارة

التي تقطعت بها السبل في عمق أعماقه».

نهل الشاعر Aragon من مآهل متعددة،
مختلفة، لعل أهمها تأرجحه بين المذهب
السوريالي، والمذهب الواقعي، الثوري، رافضا
اليقينية، القطعية، يقول:

«أنا لم أُنْهَ أبدا من ولادة ذاتي».

إنه في مخاض لا منته، يحاول تقويض
الهياكل المتقادمة، لصالح أخرى بديلة ليست
معهودة، ولا متأكلة، هكذا يتراقص قلقا، مقلقا
في أن، يركب المجازفة الواعدة بالورد والخبز
والزيت، وكتب الحب والنار، كما قال محمود
درويش، وغنى مارسيل خليفة، النص الذي
عنوانه (مناضلون).. هذه هي «ضرورة الشعر»،
وهذا هو فضله، بعيدا عن يكون ترفا أو بذخا
يمدد عمر الطغاة، ومن ثمة لا يرتضي أن يكون
إلا مروحة المضطهدين، ومدفاتهم، دونما من ولا
استكثار.

من إنتاج الوعي إلى إنتاج الهيمنة: جدلية الثقافة والسياسة في الصراع الطبقي

حسن او الحاج

التناقضات، والسياسة المنظمة
أن تحول الوعي إلى قوة،
والنضال الاجتماعي أن يفتح
إمكان تغيير الواقع.
لهذا فإن المعركة الثقافية
ليست بديلا عن الصراع
السياسي والطبقي، كما أن
الصراع السياسي لا يكتمل دون
تغيير الوعي. فالثورة التي تغير
المؤسسات دون أن تغير أنماط
التفكير والممارسة قد تعيد إنتاج
القديم داخل الجديد، كما أن
الثقافة التي تنفصل عن التنظيم
والممارسة تتحول إلى مجرد
احتجاج فكري.
إن جوهر المسألة هو الانتقال
من وعي يعيش التناقض إلى
وعي يفهمه، ومن وعي يفهمه إلى
وعي ينظمه، ومن وعي منظم إلى

فالتناقضات التي ينتجها النظام
نفسه تفتح إمكانات المقاومة.
العامل يعيش الاستغلال،
والفلاح الفقير يعيش التهميش،
والشباب يعيش البطالة؛ لكن
التجربة المباشرة لا تتحول
تلقائيا إلى وعي طبقي. وهنا
تكمن وظيفة النظرية والتنظيم:
الانتقال من التجربة إلى فهم
بنيتها، ومن الوعي المتفرق إلى
الوعي السياسي، ومن الاحتجاج
العفوي إلى القوة المنظمة.
ومن هنا تتضح أهمية لينين.
فالنضال الاقتصادي ينتج
الخبرة والمقاومة، لكنه لا يكفي
وحده لإنتاج وعي سياسي شامل.
إن النظرية والتنظيم والحزب
ضرورية لتحويل التناقضات
المتفرقة إلى مشروع سياسي

ليست الثقافة، في المنظور
الماركسي - اللينيني، مجالا
محايذا منفصلا عن الاقتصاد
والسياسة، لأن الأفكار والوعي
يتشكلان داخل علاقات اجتماعية
وتاريخية محددة. فالطبقة التي
تملك وسائل الإنتاج المادي
تمتلك، بدرجات مختلفة، قدرة
واسعة على التأثير في شروط
إنتاج المعرفة وتداولها، وبالتالي
في إنتاج التصورات التي تجعل
النظام القائم يبدو طبيعيا
وبديها.
لكن المادية التاريخية لا
تختزل الوعي في انعكاس آلي
للاقتصاد. فالثقافة والسياسة
تمتلكان استقلالاً نسبياً،

إن جوهر المسألة هو الانتقال من وعي يعيش التناقض إلى وعي
يفهمه، ومن وعي يفهمه إلى وعي ينظمه، ومن وعي منظم إلى
قوة سياسية قادرة على تغييره.

فالوعي الثوري ليس مجرد معرفة بالاستغلال، بل إدراك لإمكان
تجاوزه. والثقافة الثورية ليست كثرة الكتب والشعارات، بل إنتاج
القدرة على فهم الواقع والتدخل فيه. والمثقف ليس مجرد كاتب،
والحزب ليس مجرد جهاز، والجماهير ليست مجرد قاعدة؛ إن وحدتها
الجدلية هي التي تحول المعرفة إلى قوة تاريخية.

قوة سياسية قادرة على تغييره.
فالوعي الثوري ليس مجرد
معرفة بالاستغلال، بل إدراك
إمكان تجاوزه. والثقافة الثورية
ليست كثرة الكتب والشعارات،
بل إنتاج القدرة على فهم الواقع
والتدخل فيه. والمثقف ليس مجرد
كاتب، والحزب ليس مجرد جهاز،
والجماهير ليست مجرد قاعدة؛
إن وحدتها الجدلية هي التي
تحول المعرفة إلى قوة تاريخية.
وهنا تتحدد المعركة الأساسية:
الطبقة السائدة لا تسعى فقط
إلى امتلاك وسائل إنتاج الحياة،
بل إلى التأثير في وسائل إنتاج
المعنى؛ أما الطبقات المستغلة فلا
تتحرر بمجرد اكتشاف استغلالها،
وإنما عندما تصبح قادرة على
إنتاج معرفتها، وتنظيم قوتها،
وصياغة مشروعها التاريخي.
إن الصراع على الثقافة
والسياسة هو، في جوهره،
صراع على اتجاه المجتمع: بين
إعادة إنتاج الواقع القائم، وفتح
الإمكان التاريخي لتغييره.

قادر على تغيير علاقات القوة.
فالمشكلة ليست في العفوية
باعتبارها لحظة من الحركة
الجماهيرية، وإنما في تحويل
العفوية إلى أفق نهائي.
وتتحدد هنا وظيفة المثقف
العضوي: ليس ترديد ماركس
ولينين، ولا إنتاج خطاب ثوري
معزول عن الواقع، بل استخدام
النظرية لفهم المجتمع الملموس
والمساهمة في بناء قدرة الطبقات
الشعبية على إنتاج وعيها
وتنظيم قوتها. فالماركسية ليست
قاموساً من الاقتباسات، بل منهج
لتحليل الواقع وتغييره.
لذلك لا يمكن فصل الثقافة
عن السياسة، ولا السياسة عن
الاقتصاد. فالرأسمال الاقتصادي
يتحول إلى نفوذ سياسي،
والنفوذ السياسي يحمي
المصالح الاقتصادية، والثقافة
تمنح النظام شرعيته، والشرعية
تساعد على إعادة إنتاج علاقات
الإنتاج. وفي المقابل تستطيع
الثقافة النقدية أن تكشف

وتدخلان بدورهما في إعادة
إنتاج العلاقات الاجتماعية أو في
مقاومتها. لذلك فالصراع الطبقي
ليس صراعاً على الملكية والسلطة
فقط، بل هو أيضاً صراع على
تعريف الواقع نفسه: ما معنى
الحرية؟ ما معنى العدالة؟ لماذا
يبدو الفقر مسؤولية فردية؟ ولماذا
تقدم الملكية الخاصة والمنافسة
والسوق كأنها حقائق أبدية؟
هنا تظهر الأيديولوجيا
بوصفها قوة مادية في المجتمع.
فالهيمنة لا تعمل بالقمع وحده،
بل حين تتحول أفكار الطبقة
السائدة إلى «حس مشترك»
يجعل علاقات الاستغلال تبدو
طبيعية. وهذا هو المعنى العميق
الذي يمكن فهم غرامشي من
خلاله: السيطرة تصبح أكثر
رسوخاً عندما لا تكتفي الطبقة
الحاكمة بإجبار الناس على
الطاعة، بل تجعلهم يفهمون
العالم ضمن الحدود التي
يحددها النظام القائم.
غير أن الهيمنة ليست مطلقة.

كاميلو رودريغيز:

نأمل أن تعزز الأحزاب العمالية والتقدمية النضال من أجل السلام، وضد العنصرية والاستعمار الجديد، وأن تدين عودة الفاشية و«القومية المتفوقة على الآخرين» وكراهية الأجانب التي تهدد العالم.

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد الرفيق كاميلو رودريغيز نوريغا. المناضل في صفوف الحزب الشيوعي الكوبي (PCC)، وهو أستاذ متفرغ في جامعة الحزب، حاصل على الدكتوراه في العلوم الفلسفية، ونائب رئيس الجمعية الكوبية للبحوث الفلسفية، ونائب منسق قسم العلوم الاجتماعية في الجمعية الكوبية لأصدقاء الوطن...

في هذا الحوار الذي أجري معه بعد انعقاد الاجتماع الدولي الرابع والعشرون للأحزاب الشيوعية والعمالية (EIPCO)، الذي عقد في هافانا في أغسطس/آب 2026 بمشاركة 48 حزباً من جميع القارات،

حاوره ع الحفيظ اسلامي



ذلك إعادة إدراج كوبا على قائمة الدول الراحية للإرهاب، والأوامر التنفيذية الصادرة في يناير/كانون الثاني ومايو/أيار 2026، فضلاً عن الحصار النفطي. ولا يشكل هذا العدوان مجموعة من الإجراءات المنعزلة، بل شبكة معقدة ومستمرة شملت، تاريخياً، عمليات عسكرية وبيولوجية ونفسية ومعرفية وإعلامية وثقافية ودبلوماسية وقانونية، فضلاً عن عمليات التحفيز والتمويل للثورة المضادة الداخلية، وغيرها.

ويندرج كثير من هذه الإجراءات ضمن منطق «الحرب الهجينة»، حيث يبدو البعد العسكري التقليدي، في الوقت الراهن، تهديداً لتهديد معلن بالعدوان المسلح، بما يزيد من توتر الأجواء الوطنية دقيقة بعد أخرى، تحت الذريعة الفجة التي تطرحها الحكومة الأمريكية، ومفادها أن كوبا تمثل خطراً على الأمن القومي الأمريكي.

إن الهدف النهائي ليس اقتصادياً فحسب، بل سياسي وأيديولوجي ورمزي وثقافي أيضاً: تفكيك المشروع الاشتراكي الكوبي من جميع الجبهات الممكنة، ومحاولة وضع الشعب في مواجهة مشروعه ذاته.

وفي ما يتعلق بالآثار الاقتصادية والمادية الأخيرة، يمكن الإشارة إلى أن الاقتصاد الكوبي انكمش بأكثر من 15% بين عامي 2020 و2025. وبلغت خسائر الحصار خلال الفترة الممتدة من مارس/آذار 2025 إلى فبراير/شباط 2026 نحو 8.083 مليار دولار. وكان الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025 سيصبح أعلى بنسبة 10.8% لولا الحصار، بينما بلغت الأضرار المترتبة خلال أكثر من ستة عقود 178.700 مليار دولار.

وقد أدى الحصار النفطي إلى أنه، من أصل 64 سفينة نفط كان يفترض أن تدخل الموانئ الكوبية، لم تدخل حتى الآن سوى سفينة واحدة. ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على جميع قطاعات البلاد. فمن الواضح أن أي اقتصاد حديث لا يستطيع العمل من دون وقود. والواقع الملموس هو وجود انقطاعات للكهرباء تصل إلى 60 ساعة متواصلة، لا تعقبها سوى ساعتين أو ثلاث ساعات من عودة التيار الكهربائي، فضلاً عن الانقطاعات المتكررة لنظام الطاقة

ويتعلق الأمر بـ«مذكرة مالوري»، وهي وثيقة ظلت سرية فترة طويلة، وتعود إلى 6 أبريل/نيسان 1960، وقد صاغها لسترد. مالوري، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية والمساعد المكلف بشؤون البلدان الأمريكية. ويمكن اليوم العثور عليها بسهولة على الإنترنت، وأدعو إلى الاطلاع عليها.

لقد رسمت «مذكرة مالوري» استراتيجية خنق كوبا. وأقرت بأن غالبية الكوبيين كانت تؤيد فدل كاسترو، وأن الوسيلة الوحيدة المتوقعة لتقويض هذا الدعم الداخلي هي خلق حالة من خيبة الأمل والإحباط، من خلال عدم الرضا والصعوبات الاقتصادية، وذلك عبر حرمان الجزيرة من الأموال والإمدادات، بما يؤدي إلى خفض الأجور الحقيقية، وإحداث الجوع واليأس، تمهيداً لإسقاط الحكومة.

وتعد هذه المذكرة أصلاً وأساساً للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ستة عقود، والذي تجاوز بكثير الممارسات التي كانت تتوخاها تلك الوثيقة. إن سوء النية والنفاق السياسي والإنساني للدولة الأمريكية يظهران فيها بصورة صريحة وسافرة. والحقيقة أن الحصار المفروض على كوبا يعمل باعتباره عاملاً بنوياً شكل كل قرار داخلي، وكل عملية تخصيص للموارد، وكل أولوية ملحة، رغم مواقفنا السيادية الراسخة.

وعلى هذه الأرضية، تطورت تاريخياً، وبقوة فظة خلال السنة الأخيرة بصفة خاصة، «الإبادة الجماعية الصامتة» الملازمة لحرب متعددة الأبعاد وطويلة الأمد، تسعى إلى إنهك الشعب الكوبي وإلحاق الأذى به إلى حد دفع البلاد نحو الانهيار السياسي، ثم تقديم هذا الانهيار باعتباره فشلاً داخلياً للمشروع الثوري الكوبي.

إنهم يحملون الحكومة الكوبية مسؤولية الأضرار التي يتسببون هم أنفسهم فيها. ويمكن اختزال مجمل الخطاب الوضعي والكاذب لتراب «ناركو روبيو» وأتباعهما في ذلك. الحصار هو الآلية المركزية للعدوان الأمريكي، وهو قائم رسمياً منذ عام 1962، وقد اشتد خلال عامي 2025 و2026 بإضافة 243 قيداً أو إجراءً إضافياً في ظل إدارة تراب، بما في

الرفيق كاميلو، نود أن نقدم للقراء شخصكم ومشارككم الأكاديمي والسياسي والنضالي. هل يمكن أن تحدثونا بإيجاز عن مسيرتكم وأبرز المحطات التي شكلت تجربتكم؟

أسمي كاميلو رودريغيز نوريغا. أنا كوبي، وأحب، قبل كل شيء، وطني وما يتميز به من مواقف إنسانية لصالح الأمة والعالم، انطلاقاً من موقعي إلى جانب قضايا المضطهدين من قبل رأس المال الدولي الكبير، ودفاعاً عن السيادة الوطنية والشعبية، وكذلك عن حق جميع الشعوب في حياة كريمة.

أناضل في صفوف الحزب الشيوعي الكوبي (PCC)، وأنا أستاذ متفرغ في جامعته، وحاصل على الدكتوراه في العلوم الفلسفية، ونائب رئيس الجمعية الكوبية للبحوث الفلسفية، ونائب منسق قسم العلوم الاجتماعية في الجمعية الكوبية لأصدقاء الوطن. وبصفتي أستاذاً في هذه الجامعة، أبدأ، إلى جانب سائر أعضاء هيئة التدريس التي أنتمي إليها، جهدي من أجل إعداد كوادرنا ومناضلينا وقطاعات شعبية أخرى، بما يخدم النضال الجماعي دفاعاً عن السيادة الوطنية والاستمرارية التاريخية لثورتنا، انطلاقاً من التمسك التاريخي بالقيم التي تميزها.

الرفيق كاميلو، كيف تنظرون إلى الوضع الراهن في كوبا؟ وكيف تفسرون انعكاسات «الإبادة الجماعية الصامتة» التي يتعرض لها الشعب الكوبي المقام، ولا سيما تأثيرها في مختلف القطاعات الحيوية للبلاد؟

إن الإجابة بدقة عن هذا السؤال صعبة إلى حد ما في مثل هذا الحيز المحدود، لأنها لا تتطلب فقط تحليلاً تاريخياً رصيناً للواقع الراهن، بل تتطلب أيضاً نقل التجارب اليومية لشعبنا في مواجهة العدوان. ولا شيء أفضل من الاستناد إلى الشهادة الشعبية لتحقيق ذلك. ولا يتسع المجال هنا للقيام بهذا أو ذاك. ولذلك سأقتصر، ولو على سبيل الاستعراض الموجز، على بعض العناصر التي أراها جوهرية. أبدأ بالتذكير بوثيقة تكشف بجلاء كامل النوايا القاسية والمخادعة للولايات المتحدة تجاه الثورة الكوبية.

بالهجرة رغم إغلاق الخدمات القنصلية الأمريكية في هافانا، وغير ذلك. وعلى الرغم من الحصار، تمكنت كوبا من تحقيق مكانة علمية وطبية حيوية على المستوى العالمي: فقد طورت لقاحات متكاملة ضد كوفيد-19، هي «عبد الله» و«سوبرانا» و«مامبيسا». ويوجد 10 علماء كوبين في الأكاديمية العالمية للعلوم، و2,507 باحثين في التصنيف العالمي للعلماء لعام 2024.

كما صادقت منظمة الصحة العالمية عام 2021 على كون كوبا أول بلد ينجح في القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والزهري من الأم إلى الطفل.

وهناك أكثر من ألفي تسجيل لبراءات اختراع دولية و726 تسجيلاً صحياً في 58 بلداً.

وتواصل كوبا دبلوماسيتها الطبية وتعاونها بين بلدان الجنوب من خلال ألوية «هنري ريف» في بلدان عديدة، وبرامج التعاون الصحي في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، وتصدير الخدمات الطبية والتكنولوجيا الحيوية.

وفي الرياضة والثقافة، كانت مشاركتها في دورة الألعاب الأولمبية في باريس 2024 بارزة، حيث احتلت المرتبة 32 في جدول الميداليات، كما حققت مؤخراً مشاركة مشرقة في ألعاب أمريكا الوسطى والكاريبي، وغير ذلك.

وفي التعليم، تحافظ على الخدمات التعليمية، بما في ذلك خدمات الطلاب الأجانب. وقد ساعد أسلوب محو الأمية «أنا أستطيع» (Yo, sí puedo) أكثر من 9 ملايين شخص في 30 بلداً على تعلم القراءة والكتابة.

إن، كوبا ليست دولة فاشلة؛ إنها دولة محاصرة تعاني عواقب هذه الممارسة الشريرة، لكنها قادرة على الاستجابة بفضل الإنجازات المتراكمة للثورة.

أما الشعب، الذي أنا جزء منه بكل فخر، فيدافع عن كونه صاحب السلطة السياسية، وبغذي المقاومة اليومية بروحه الجماعية، انطلاقاً من وعيه بسبب مقاومته وغايتها. وهو يعزز قدرته على التكيف، ويطور روح الابتكار لإيجاد الحلول، ورغم صعوبة الوضع الذي نعيشه، يحافظ على الأمل لأنه يشعر بأن التضحية يمكن أن تواصل إنتاج ثمارها، كما حدث طوال تاريخ الثورة.

لقد بنى الشعب الكوبي أرضية مادية بفضل العمل التاريخي للثورة، كما بنى ذاتية مقاومة كريمة لا يمكن قياسها بالنتائج المحلي الإجمالي.

إن الإنجازات التاريخية للثورة - السلطة السياسية الشعبية، والصحة المجانية، والتعليم الشامل، والتلفيح، والمساواة بين الجنسين، والقضاء على العنصرية البنيوية، وارتفاع متوسط العمر المتوقع، وانخفاض وفيات الأطفال، وضمان العمل، والتقاعد الآمن، والعلم الوطني، والتكنولوجيا الحيوية - تشكل أساساً للولاء، وهو ولاء محمل بتعقيدات وفوارق لا يمكننا اختزالها إلا في إطار الوحدة، لصالح كوبا والمضطهدين في العالم.

وتعتمد مقاومتنا أيضاً على التضامن العالمي، وهو العامل الخارجي الوحيد الذي لا يستجيب لمصالح وطنية ظرفية،

2026، رغم الحاجة إلى تعزيز قدراته الوظيفية لقيادة تطبيقها ومراقبتها استراتيجياً.

وبدعمه، تقدمت الدعوة إلى المجتمع المدني الثوري، التي أفضت إلى تعبئة شعبية تحت شعار «الوطن يدافع عنه»، حيث وقع أكثر من 6 ملايين كوبي وكوبية ممن تزيد أعمارهم على 16 عاماً تأييداً للدفاع المستمر عن السيادة الوطنية. كما احتشد أكثر من 5 ملايين شخص في الساحات يوم الأول من مايو/أيار 2026، رغم القيود الشديدة على وسائل النقل وارتفاع عدد كبار السن.

أما الدولة، التي تتعرض فعلاً للحصار، فما تزال نشطة.

ويمكن أن نذكر بعض الأمثلة: جرى تحديث برنامج الحكومة لعام 2026، وأطلقت الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية استراتيجية مكونة من 176 إجراءً في يونيو/حزيران 2026، اقترحتها اجتماع عام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي لمواجهة الوضع الراهن.

كما يجري الحفاظ، رغم الصعوبات المادية واللوجستية الشديدة، على الخدمات الأساسية، والتعليم والصحة العامة المجانيين والشاملين، مع تخصيص أكثر من 50% من الميزانية الوطنية لهذه المجالات وللتنمية العلمية. وتتقدم البلاد في الانتقال نحو منظومة طاقة متجددة؛ ففي خضم هذه الظروف، جرى تركيب أكثر من 1000 ميغاواط من القدرة الشمسية في عام 2025، مما رفع حصة مصادر الطاقة المتجددة من 3% إلى 10% من إنتاج الكهرباء.

وفي معرض هافانا الدولي لعام 2025، تمت الموافقة على محفظة استثمارات أجنبية بقيمة 1.1 مليار دولار.

كما أظهرت البلاد قدرة على الصمود المناخي وعلى السيطرة على أراضيها في استجابتها للأعصار ميليسا في أكتوبر/تشرين الأول 2025، إذ رغم الأضرار التي طالت 3.5 ملايين شخص و100 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، لم يحدث فراغ في السلطة، ونسقت الدولة عمليات الإجلاء والتعافي بفعالية.

وتحافظ كوبا على دبلوماسية نشطة رفيعة المستوى: فقد تولت الرئاسة الدورية لمجموعة ال-77 والصين عام 2023، وكانت عضواً في المجلس التنفيذي للونسكو خلال الفترة 2021-2025، وفي مجلس المنظمة البحرية الدولية عام 2021، وتشارك في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا - معاهدة التجارة لشعوبنا (ALBA-TCP)، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومجموعة بريكس بصفتها دولة شريكة منذ يناير/كانون الثاني 2025.

كما انتخبت بالتزكية لعضوية لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة للفترة 2027-2030، ووقعت إطار التعاون للأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة للفترة 2026-2030 (ص. 28)، وتستمر المفاوضات المتعلقة

الوظيفة الاجتماعية العامة لممارسة السلطة السياسية الشعبية، التي يتمثل جوهرها في ضمان العلاقة الجدلية بين تلبية الاحتياجات اليومية وبين التوليد التدريجي والعضوي لعلاقات اجتماعية اشتراكية، مع ضمان الدور الفاعل للشعب.

ومن أجل تحقيق هذا التفكير، تعمل آلية ثلاثية:

أولاً، تجزئة هذه الوظيفة من خلال محاولة اختزال الإدارة السياسية في ثلاثية: «مشكلة محددة - انشغال محدد - حل محدد»، والتضحية بكل تخطيط استراتيجي مرتبط باستمرارية بناء الاشتراكية لصالح الاستجابة لحاجات كل يوم.

ثانياً، فرض براغماتية قسرية من خلال السعي إلى جعل الدولة تری باعتبارها مجرد جهاز لإدارة النقص، بما يعنيه ذلك من إقرار بالفشل.

وثالثاً، السعي إلى استعمار الذات، ومحاولة ترسيخ منطق تكيفي للبقاء، يعطي فيه كل فرد الأولوية لرفاهه المباشر على حساب أي مشروع جماعي، بما يطرح سؤالاً قاسياً على مسارنا الثوري: «ما جدوى الحديث عن مستقبل اشتراكي عندما تكون الحياة اليومية مرهقة؟».

وهذا التأثير المنشود هو نزوة النفاق الأمريكي.

ويمكنني اختزال كل ما سبق بالتأكيد على أن جوهر «الإبادة الجماعية الصامتة» يتجسد في الجريمة الإنسانية المتمثلة في المعاناة اليومية للشعب، والتي تستخدم وسيلة للتقدم في الجريمة السياسية المتمثلة في تصفية الثورة، تماماً كما جرى التخطيط له في «مذكرة مالوري» المشار إليها لعام 1960، التي دعت إلى جعل الشعب الكوبي يعاني حتى يصل إلى نقطة التمرد على حكومته، وهو ما يعني التمرد على مصالحه الشعبية ذاتها.

| الرفيق كاميلو، في مواجهة هذا الحصار الإمبريالي الوحشي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، كيف تقاوم الدولة والحزب والشعب الكوبي؟ وما هي أبرز أشكال المقاومة والصمود التي تجلت خلال المرحلة الراهنة؟

| في مواجهة هذه الاستراتيجية الأمريكية عديمة الرحمة، لم تنهر كوبا. فعلى الرغم من الحصار، لا تزال البلاد تعمل، ولا تزال الثورة قائمة، ولا يزال الشعب يتحرك.

وتتخذ المقاومة أشكالاً متعددة وعلى مستويات مختلفة.

وفي مقدمة ذلك يأتي الحزب الشيوعي الكوبي، الذي يحافظ على بوصلة الوظيفة الاجتماعية العامة لممارسة السلطة ويدافع عنها. وهو يعترف بالأخطاء وأوجه القصور الداخلية - البيروقراطية، وأخطاء التخطيط، والاختلالات بين الديمقراطية والمركزية - لكنه ليس مسؤولاً عن العبء الهائل للصعوبات التي يسببها العدوان الخارجي. بل على العكس، فإن دوره يتمثل في مواجهة هذا التحدي.

وتشهد على ذلك المبادرة الحزبية المتعلقة بإجراءات يونيو/حزيران

وارتفع معدل وفيات الأطفال عند الولادة إلى ضعف المستوى الذي تحقق سابقاً، ليصل إلى 9.9 لكل ألف مولود حي، بينما انخفضت نسبة النجاة من سرطان الأطفال من 80% إلى 65%.

وتؤثر أزمة الطاقة والوقود بصورة مباشرة في النظام التعليمي. فقد خفضت الدراسة إلى نصف يوم، أو أحياناً إلى فترتي نصف يوم في الأسبوع، وتم اللجوء إلى التعليم عن بعد عندما يكون ذلك ممكناً. كما جرى إنهاء السنة الدراسية السابقة قبل موعدها بعدة أسابيع بسبب نقص الكهرباء ووسائل النقل، وبدأت السنة الدراسية الحالية في ظروف أسوأ.

ويتعذر على نحو 30% من الطلاب والمدرسين الوصول إلى المدارس، بينما تحتاج أكثر من ألفي مؤسسة تعليمية إلى دعم عاجل بسبب نقص الورق والمواد والتجهيزات. وقد حذرت اليونيسكو من أن هذه الوضعية تعرض مستقبل جيل كامل للخطر في بلد حقق تقدماً كبيراً في هذا المجال.

أما ضخ المياه، الذي يعتمد بأكثر من 80% على الكهرباء، فلا يمكن ضمانه بصورة منتظمة.

وفي مجال النقل، تعمل الحافلات والقطارات والطائرات بوتيرة منخفضة جداً. فعلى سبيل المثال، لا يسير قطار هافانا - سانتياغو إلا مرة كل 16 يوماً، بينما أصبح النقل العمومي التقليدي داخل المدن شبه منعدم.

وقد تضرر بناء المساكن وإصلاحها بشدة بسبب نقص الإسمنت والحديد والطلاء وغيرها من المدخلات، ولذلك أعيد تعديل البرنامج الحكومي في هذا المجال بصورة حادة.

وبعاني الاقتصاد اليومي من آثار تضخم مستمر لم يكن معروفاً من قبل، ومن محدودية الاتصال الرقمي وريادة جودته، نتيجة الصعوبات التي يفرضها الحصار.

وفي الموانئ القريبة من كوبا تتراكم أطنان من المنتجات، وكثير منها يأتي من التضامن الدولي، لأن شركات النقل البحري ترفض إيصالها إلى السواحل الكوبية بسبب العقوبات الأمريكية الباهظة.

وتتعرض الصحة النفسية للسكان لضغوط شديدة بسبب القلق والاكتئاب وسرعة الانفعال، ولا سيما لدى كبار السن الذين نشأوا في ظل الثورة وهم يتمتعون بقدر كبير من الشعور بالأمن الاجتماعي، حتى في خضم الصعوبات. أما الهجرة خلال السنوات الخمس الأخيرة، والتي تجاوزت مستويات فترات سابقة، فليست، في جوهرها، تعبيراً عن موقف سياسي، بل هي نتيجة مباشرة لتشدّد العدوان، وليست نتيجة فراغ في السلطة أو فقدان السيطرة على الأراضي.

وفي النهاية، يمكنني الاستمرار في عرض العديد من الأرقام والوقائع حول آثار الحصار، لكن الأمر سيكون بلا نهاية، ولن أتمكن مع ذلك من نقل المعاناة الحقيقية لشعبنا.

وأريد أن أشدد على أن الحصار لا يؤدي فقط إلى إفقار الكوبي العادي مادياً والإضرار بصحته النفسية، بل إن هدفه الاستراتيجي هو تفكيك

حدث الأسبوع

بيان تضامني مع انتفاضة التلاميذ والطلبة بفرنسا «من الرباط إلى باريس، معركة واحدة ضد التقشف والقمع»

تتابع شبيبة النهج الديمقراطي العمالي، بإكبار وبروح أممية، الانتفاضة البطولية التي يخوضها تلاميذ فرنسا وطلبتها منذ منتصف شتنبر 2026 دفاعاً عن حقهم في مدرسة عمومية لائقة: أستاذ في كل قسم، وأقسام غير مكتظة، وبنائات صالحة، وإلغاء نظام الانتقاء الطبقي «باركوسوب»، ووقف سياسات التقشف التي تجهز على التعليم العمومي. وعوض الاستجابة للمطالب العادلة للتلاميذ والطلاب، ردت الدولة خادمة الحروب والرأسمال المالي في فرنسا بأعنف حملة قمع في حق القاصرين والأطفال والطلاب والشغيلة التعليمية؛ أكثر من خمسة آلاف اعتقال في بضعة أيام، تسعون في المئة منهم قاصرون؛ كما لم يسلم الأطفال من القمع الهمجى إذ تعرض الطفل إيدن (14 سنة) لهشيم فكه بسبب الإصابة برمية قاذفة قنابل؛ وفقد مايل (16 سنة) عينه كما أصيب العشرات من الأطفال بإصابات بليغة وسنت قوانين تجرم حق الاحتجاج بحجة «المخرب يؤدي» وتحميل الآباء مسؤولية الاحتجاجات، بما يفضح الوجه الحقيقي للديمقراطية الفرنسية ومدى البشاعة التي يمكن أن تصلها جرائمها حين يمس نظامها الطبقي.

إن ما يجري في فرنسا ليس حادثاً معزولاً بل حلقة من هجوم نيوليبرالي عالمي واحد؛ نفس إملات صندوق النقد الدولي، ونفس خوصصة التعليم، ونفس تحميل الكادحين وأبنائهم كلفة أزمة الرأسمالية. وهو الهجوم ذاته الذي نواجهه في المغرب وينعكس بنفس الحدة على أوضاع التلاميذ والطلاب ببلادنا مثل القانون الإطار 51.17 و«الرؤية الاستراتيجية» اللذان يمعنان في خوصصة المدرسة والتعليم العمومي، وآليات انتقاء ورسوم تسجيل وفرض الإداء على الطلبة الأجراء والموظفين محدودي الدخل لنقصي أبناء الشعب من حقهم في الدراسة، بالإضافة للقمع الهمجى لنضالات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والحركة الطلابية، وحملة الشهادات المعطلين، فضلاً عن ما تعرض له شباب جبل زد من قمع واعتقال ومحاكمات صورية على غرار قمع حراك الريف وجردة وغيرها.

إننا في شبيبة النهج الديمقراطي العمالي:
- نعلن تضامناً الأممي مع نضالات تلاميذ فرنسا وطلبتها وعمالها المنتفضين، ومع منظماتهم النضالية ودعمنا كافة الأشكال الإحتجاجية التي يخوضونها.
- ندين بأشد العبارات القمع الدموي للدولة البرجوازية الفرنسية ضد أطفال عزل، ونحملها كامل المسؤولية عن الإصابات والاعتقالات والمناجات، كما ندين جرائمها التاريخية في حق شعوب إفريقيا ومستعمراتها.
- نعتبر مطالب الحركة مطالب عادلة ومشروعة، ونساندها كاملة، وفي مقدمتها إسقاط الانتقاء الطبقي ووقف سياسات التقشف والدفاع عن المدرسة العمومية المجانية.
- نحیی التحام الشبيبة المدرسية الفرنسية بالطبقة العاملة ونقاباتها، ونرى فيه الطريق الوحيد نحو الانتصار، كما علمنا تاريخ نضالات الشبيبة الفرنسية من ماي 1968 إلى اليوم.

- ندعو الشباب المغربي وكل القوى المناضلة إلى توسيع التضامن الأممي مع انتفاضة فرنسا، وإلى ربط معاركنا ضد خوصصة التعليم والقمع بمعارك الشبيبة في العالم.
- نحیی مبادرة اليوم النضالي الثالث الذي دعت له النقابات التلامذية والطلابية والشغيلة التعليمية في السادس من أكتوبر، ونعتبره خطوة على طريق تعميم النضال وتوحيد صفوف التلاميذ والطلبة والعمال.

تحيا انتفاضة شبيبة فرنسا
المحد والخلود لضحايا القمع، والعار لجلاديه
عاشت الأملية البروليتارية
من الرباط إلى باريس... معركة واحدة ضد الرأسمالية والإمبريالية

الشقيقة ألا تكتفي بالتصريحات، بل أن تطور أعمالاً ملموسة. ويُنظر إلى التضامن باعتباره ممارسة حقيقية ومحترمة وتكميلية.

ونأمل أن تعزز الأحزاب العمالية والتقدمية النضال من أجل السلام، وضد العنصرية والاستعمار الجديد، وأن تدین عودة الفاشية والقومية المتفوقة على الآخرين وكرهية الأجانب التي تهدد العالم. أما في ما يتعلق بالعالم العربي والمغرب العربي والمغرب، فأرى أن من المهم تأكيد دعم القضايا العادلة واحترام السيادة، وهذا، في رأيي، هو ما تفعله كوبا.

فالوقوف الكوبي يجمع بين الدعم التاريخي لقضايا التحرر الوطني والاحترام الصارم لسيادة كل شعب. وأعترف بالدعم الذي قدمته تشكيلات مثل الحزب الشيوعي اللبناني والحزب الشيوعي المصري، اللذان جددا إدانتهم للحصار الذي أصفه بالإبادة، وتضامنها مع الثورة.

وأتمنى أن تظل هذه الأصوات ثابتة في المحافل الدولية، كما في التصويت المفضل ضد الحصار الذي سيجري في الأمم المتحدة يومي 27 و28 أكتوبر/تشرين الأول.

وأعتبر المدافع عن القضية الفلسطينية مبدأ لا يمكن التخلي عنه، ولذلك أقدر إيجابياً أن تتفق عدة أحزاب في المنطقة على ذلك وأن تدین الإيادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني.

كما أرحب بموقف بلدي المتمثل في الحفاظ على دعم تاريخي وثابت لقضية حق تقرير مصير الشعب الصحراوي.

وأتمنى أن تواصل الأحزاب التقدمية في المنطقة أداء دورها كطرف محاور من أجل تطوير الدبلوماسية الطبية وبرامج التعاون التعليمي، مثل تلك التي تحافظ عليها كوبا مع الجزائر منذ عام 1961.

وبحسب ما أفهم، فقد تعززت العلاقات مع المغرب بعد استئنافها عام 2017، رغم استمرار وجود خلافات في بعض قضايا السياسة الخارجية.

وعلى الرغم من أن كوبا تحافظ - وأنا على يقين من أنها ستواصل الحفاظ - على موقفها التاريخي الداعم لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، فإن هناك توافقاً على ضرورة التوصل إلى حل سلمي ومقبول بصورة متبادلة.

وفي نهاية المطاف، أرى أن التطلع الكوبي يتمثل في أن تدافع الأحزاب البروليتارية والتقدمية والماركسية في العالم، انطلاقاً من واقعها الوطني، عن العدالة والسلام وسيادة الشعوب، وأن يكون صوت كوبا في هذا النضال مسموعاً ومدعوماً باعتباره جزءاً من قضية مشتركة ضد الإمبريالية.

20 سبتمبر/أيلول 2026

على كوبا أن تحقق المعجزة التي لا تستطيع أي إمبراطورية تحملها؟ إذا فرض هذا الحصار على واشنطن، فكم من أسبوع سيستغرق الأمر قبل إعلان كارثة إنسانية؟ ولماذا يسمى ذلك، عندما يتعلق الأمر بكوبا، «سياسة خارجية» بدل أن يسمى خنقا جماعياً؟ لا يمكن لأي دولة على وجه الأرض - لا أغنى الدول ولا أكثرها تسليحاً - أن تعيش بصورة طبيعية في ظل حصار نقطي مستمر من النوع الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. السؤال ليس لماذا لا تمثل كوبا جنة؛ بل كيف تمكنت من تجنب الانهيار الكامل بينما يحرم عنها الوقود والسفن والتأمين وقطع الغيار والغذاء والدواء.

إن الحصار عقوبة جماعية لا يستحقها أي شعب، ولا يمكن لأي قوة أن تقبل بفرضها على أراضيها.

الرفيق كاميلو، ما هي انتظاراتكم من الأحزاب البروليتارية والتقدمية والماركسية عمومًا على المستوى العالمي؟ وكيف تنظرون، بصورة خاصة، إلى دور هذه القوى في العالم العربي وبلدان المغرب العربي، وفي المغرب على وجه الخصوص؟

إن الإجابة التي أستطيع تقديمها عن هذا السؤال هي بصفتي مواطناً كوبياً عادياً يتابع الوضع الدولي باهتمام. ولا يمكنني فصلها عن احترام التضامن الدولي والترحيب به، وعن وحدة القوى المناهضة للإمبريالية باعتبارهما مبدئين لا غنى عنهما في ثورتنا.

ولا يتعلق الأمر بتوقع سلبي، بل بقناعة نشطة تشكلت عبر أكثر من ستة عقود من المقاومة المشتركة.

وأنا أرى أن التحليل الماركسي-اللينيني لا يزال يحتفظ بكامل راهنته لتفسير أن الأزمات الراهنة ليست حوادث عرضية، بل هي نتيجة لقوانين الرأسمالية الاحتكارية والإمبريالية. وفي هذا الإطار، يتمثل التطلع المركزي في الوحدة.

وقد خلص الاجتماع الدولي الرابع والعشرون للأحزاب الشيوعية والعمالية (EIPCO)، الذي عقد في هافانا في أغسطس/ آب 2026 بمشاركة 48 حزباً من جميع القارات، إلى هدف تعزيز وحدة القوى التقدمية في العالم ومضاعفة الجهود في النضال المشترك ضد الإمبريالية.

وقد دعت إلى هذا اللقاء إلى جانب زملاء آخرين من جامعتي، وأنا شاهد على هذا التوافق، وكذلك على أن طموح الحزب الشيوعي الكوبي يتمثل في مواصلة تشكيل مفرزة متواضعة ولكن ثابتة ونشيطة من الحركة الشيوعية الدولية.

وفي رأيي، تنتظر كوبا من الأحزاب

وإنما لمبدأ من مبادئ الاتساق التاريخي والقانوني الدولي بين الشعوب.

وهذا التضامن هو القوة الموازنة القادرة على دعم الثورة الكوبية حتى عندما تظل الآليات المصممة لخنقها فاعلة.

وخلاصة القول، إن كوبا ليست دولة فاشلة، كما يصرخ عملاء الإمبراطورية، بل دولة محاصرة من جانب القوة الإمبريالية الرئيسية، وهو الأمر الذي بصمت عنه هؤلاء أنفسهم بصورة مقززة.

إن «الإبادة الجماعية الصامتة» هي استراتيجية تقوم على جعل الشعب يعاني من أجل دفعه إلى الانهيار، ثم تقديم ذلك الانهيار باعتباره فشلاً داخلياً.

لكن الأدلة - التعبئة الشعبية، واستمرار الخدمات الأساسية، والإنجازات العلمية، والسيطرة على الأراضي، والدبلوماسية النشطة - لا تؤيد هذا التشخيص.

ولا توجد كوبا خالية من الحصار يمكن مقارنتها بكوبا الحالية من أجل قياس الأداء الحقيقي لمؤسساتها؛ فالحصار متغير بنيوي شكل كل قرار.

ولذلك فإن عزو الصعوبات حصرياً إلى الأخطاء الداخلية هو ممارسة من ممارسات الذاتية وسوء النية.

إن التهديد الحقيقي الذي لا يجرؤ المعتدون على الاعتراف به ولا على التسامح معه هو أن كوبا تقدم مثلاً مجاوراً على بديل سياسي في مواجهة الهيمنة الإمبريالية الأمريكية.

إنهم لا يستطيعون التسامح مع استمرار الثورة، ولا مع عدم ظهور خلل داخلي مستقل فعلياً يمكن أن يبرر وصفها بأنها «دولة فاشلة». ولهذا يسعى الحصار و«الإبادة الجماعية الصامتة» إلى تفكيك الوظيفة الاجتماعية لممارسة السلطة السياسية الشعبية.

وفي هذا السياق، تصبح المقاومة الشعبية الوطنية والتضامن الدولي اختباراً حاسماً لمعرفة ما إذا كنا لا نزال نؤمن بالعدالة أم أننا نستسلم لقانون الأقوى.

ولهذا فإن كرامة جميع البشر ذوي الضمير الحي موضوعة على المحك.

وأرغب في إنهاء الإجابة عن هذا السؤال بمجموعة أخرى من الأسئلة:

هل توجد في العالم دولة واحدة - الولايات المتحدة، أو إسرائيل، أو ألمانيا، أو الأرجنتين، أو أي دولة كانت - يمكنها أن تبقى أنوارها مضاعة، ووسائل النقل فيها تعمل، ومستشفياتها مزودة بالطاقة، وسكانها على قيد الحياة، إذا فرض عليها لأكثر من سنتين عاماً الحصار النقطي والمالي والتجاري نفسه الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا؟

أم أننا سنستمر في التظاهر بأن